

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

العنوان

تحليل وتطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2001-2014

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية دولية

إشراف الأستاذ:

بودخدخ كريم

إعداد الطلبتان:

*بوفراد فاطمة الزهراء

*يعقوب آمنة

أعضاء المناقشة

رئيساً

مكرودي سالم.....

مشرفاً

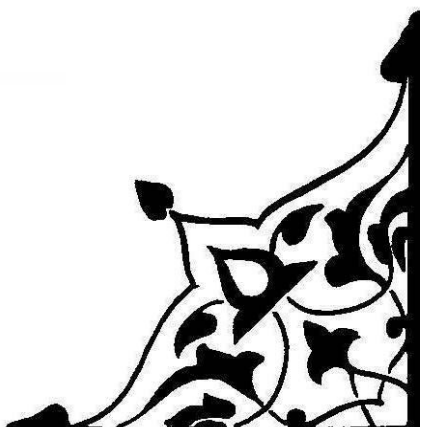
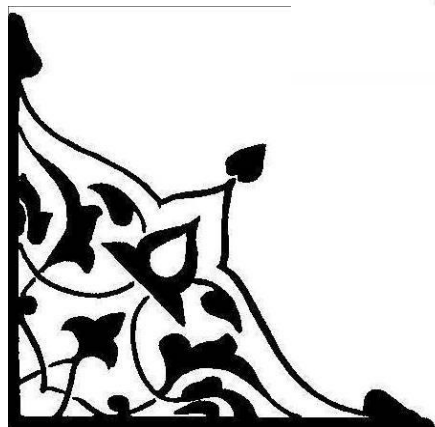
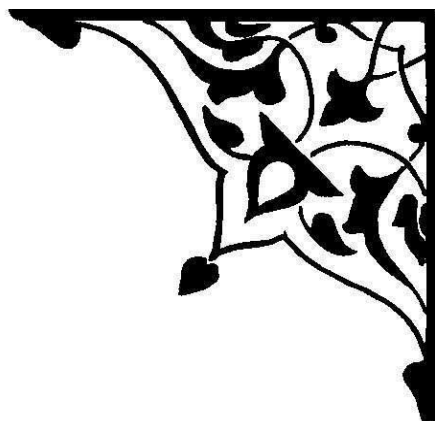
بودخدخ كريم.....

مناقشاً

شعوة الدراجي.....

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الدعاء الدعاء

قال الله تعالى: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون...﴾

سورة المزمر الآية -39-

يا رب إذا أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتني

وإذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي

وإذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ تواضعي

وإذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي بكرامتي

اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا باليأس إذا فشلت

اللهم ذكرني دائما أن لفشل هو الخطوات التي تسبق النجاح

اللهم علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وان حب الإنتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب إذا جردتني من نعمة الصحة فاترك لي الأمل

يا رب إذا نسيتك فلا تنساني

"أمين"

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله مالك الكون وخالق العباد عالم الغيب
والشهادة به نستعين ونتوكل عليه، وصلى الله على نبينا المصطفى وسلم.
أول شكرنا رب العالمين الذي رزقنا العقا ووفقنا في إتمام هذه المذكرة التي نرجو
أن تكون مرجعا يستفاد منه مستقبلا.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب
أو من بعيد بالقليل أو بالكثير.

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **"بودخدخ كريم"** الذي لم يبخل علينا بتوجيهه

طيلة فترة إنجازها

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الجميل لجميع أساتذة

وإدارة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

كما نتقدم بالشكر إلى طلبة السنة الثانية ماستر نقود ومالية

وأخيرا نتقدم تشكراتنا لكافة الأصدقاء الذين مدو لنا يد العون والمساعدة

آمنة **** فاطمة الزهراء

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل ليخرج إلى النور
في شكل مذكرة هي ثمرة مشواري الدراسي الطويل
أهديها إلى أغلى ما لدي في الوجود من أعطوني الحب بلا حدود
ودفعني إلى مقر الحياة بلا قيود لأواجه تقلبات الدهر بكل ثقة وصمود
إلى من زرع دربي أنعاماً ووروداً فليرعاكم الله الواحد المعبود
إلى أمي الغالية والحبيبة رمز تفاؤلي أطل الله في عمرها
إلى أبي الغالي الذي كان دائماً سندي الأول
إلى إخوتي وأخواتي
إلى كل أصدقاء الطفولة وأصدقاء الدراسة من الابتدائي حتى الجامعي
إلى خطيبي الذي ساعدني في إتمام هذا العمل وإلى كل عائلته
إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة
إلى كل الأحبة أقل:
ويسق عهدكم عهد السرور فما
كنتم لأرواحنا إلى رياحيننا

فاطمة الزهراء

الإهداء

اهدي ثمرة نجاحي إلى من خلق جسدي من طين ونفخ فيه
الحياة وجعلني انطلق بأحلى العبارات وأكرمني بنور الحياة
إليك والشكر يا الله
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة ونور العالمين
محمد صلى الله عليه وسلم.
إلى أول من نطق لساني باسمها ونبض قلبي بحبها واكتحلت
أجفاني بصورتها إلى من جعل الجنة تحت أقدامها نبغ حناني ورمز
عطائي "أمي الحبيبة"
إلى الذي أنار دربي وكان عوني وسندي في حياتي
إلى الذي لم يبخل علي بحنانه وعطائه وسهر على تربيتي وتعلمي "أبي العزيز"
إلى الأكثر إشراقا في عيني إلى الأكثر حبا في قلبي أخي الوحيد "نسيم"
إلى من سائرت معهم حزني وفرحي أخواتي أدامهم المولى سندا لي
سميرة، ابتسام، هدى، رويدة، روميسة
إلى ملائمة المنزل: تيم، جود
إلى كل الأصدقاء من الابتدائية إلى الدراسة الجامعية
إلى كل من ذكرهم قلبي ونسأهم قلبي.

آمنة

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم
15	الشكل العام لميزان المدفوعات	01
40	تطور نسبة البطالة لفترة 2015-2001	02
43	تطور عدد السكان النشطين حسب القطاعات من سنة 2001 إلى 2015.	03
44	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة 2015-2001	04
47	تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية العانة خلال فترة 2015-2001	05
48	سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو 2015-2004	06
50	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2015-2001	07
53	تطور الواردات والإنفاق العام الجزائري للفترة 2014-2001	08
55	تطور ميزان رأس المال للفترة (2000-2014)	09
58	تطور الصادرات الجزائرية وسعر النفط في الجزائر	10
60	تغيرات سعر الصرف وإجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2015	11
64	تطور الواردات والإنفاق العام الجزائري للفترة 2014-2001	12
65	تطور الواردات والإنفاق العام الجزائري للفترة 2014-2001	13
67	تطور سعر الصرف وإجمالي الواردات الجزائرية 2014-2001	14

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	رقم
14	الشكل العام لميزان المدفوعات	01
27	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	02
41	تطور نسبة البطالة لفترة 2001-2015	03
45	تطور معدلات التضخم لفترة 2001-2015	04
49	سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو 2004-2015	05
51	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001-2015	06
59	منحنى يوضح تغير قيمة الصادرات النفطية الجزائرية وسعرها ما بين 2001-2015	07
61	منحنى بياني لتغيرات قيمة الصادرات وسعر الصرف 2001-2015.	08
66	منحنى تغير الواردات وسعر الصرف في الفترة 2002-2014	09
68	منحنى تغيير سعر صرف الاورو والدولار الأمريكي وإجمالي الواردات 2004-2014	10

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ-هـ	فهرس المحتويات مقدمة عامة
	الفصل الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات
07	تمهيد
08	المبحث الأول ماهية ميزان المدفوعات.
08	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.
09	أولاً: تعريف ميزان المدفوعات
09	ثانياً: خصائص ميزان المدفوعات
11	ثالثاً: أهمية ميزان المدفوعات
11	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.
12	أولاً: الحساب الجاري
13	ثانياً: حساب رأس المال
13	ثالثاً: حساب التسويات الرسمية
13	رابعاً: فقرة السهو و الخطأ
16	المبحث الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات
16	المطلب الأول: معنى الاختلال في ميزان المدفوعات
16	المطلب الثاني: عوامل و أسباب الاختلال .
19	المطلب الثالث: آثار الاختلال ميزان المدفوعات
20	المبحث الثالث: طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.
20	المطلب الأول: التصحيح عن طريق آلية السوق.
22	المطلب الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة.
24	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات
26	تمهيد
27	المبحث الأول: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري
27	المطلب الأول: سعر الصرف

28	أولاً: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
29	ثانياً: تأثير سعر الصرف على الواردات
30	المطلب الثاني: التضخم
32	المطلب الثالث: تغيرات أسعار الفائدة
33	المطلب الرابع: معدل نمو الناتج المحلي
34	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على حساب رأس المال
34	المطلب الأول: درجة تطور النظام المالي
35	المطلب الثاني: مدى توافر فرص الاستثمار
36	المطلب الثالث: مستوى معدل التضخم.
37	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2001-2014
39	تمهيد
40	المبحث الأول: لمحة عن تطور الإقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات
40	المطلب الأول: مؤشرات التوازن الداخلي
44	أولاً: معدلات البطالة
46	ثانياً: معدلات التضخم
47	ثالثاً: الميزانية العامة
47	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن التوازن الخارجي
50	أولاً: سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو
52	ثانياً: الدين الخارجي
57	ثالثاً: ميزان المدفوعات في الجزائر
57	المبحث الثاني: العوامل المتحكمة في تطور الصادرات والواردات 2001-2015
57	المطلب الأول: العوامل المتحكمة في حركة الصادرات 2001-2015
60	أولاً: تأثير سعر النفط على حركة الصادرات 2001-2015
62	ثانياً: أثر سعر صرف الدولار الأمريكي على حركة الصادرات
62	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في حركة الواردات 2001-2015
65	أولاً: تأثير الإنفاق العام في حركة الواردات 2001-2014
66	ثانياً: تأثير سعر الصرف على حركة الواردات 2001-2014

68	ثالثا: تأثير سعر صرف الدولار مع اليورو على قيمة الواردات الجزائرية
69	المبحث الثالث: آليات مقترحة لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات الجزائري
69	المطلب الأول: آليات تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات
69	أولاً: تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات
70	ثانياً: تدعيم جانب تأمين ضمان الصادرات
70	ثالثاً: تطوير جانب تمويل الصادرات
71	رابعاً: عصرنة الإجراءات الجمركية
71	خامساً: الإطار الضريبي والجبائي
71	المطلب الثاني: إجراءات الحد من تزايد الواردات
71	أولاً: تطبيق نظام حصص الاستيراد
72	ثانياً: رفع التعريفات الجمركية
72	ثالثاً: الحد من تراجع قيمة العملة الوطنية
74	خلاصة الفصل
76	خاتمة العامة
80	المصادر والمراجع
84	الملخص

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

مع التطورات الاقتصادية وانتقال الاقتصاديات العالمية من مغلقة إلى منفتحة على العالم الخارجي، أصبحت الدول ترتبط مع بعضها البعض بمجموعة مختلفة من المعاملات الاقتصادية فتبادل سلع وخدمات متنوعة تترتب عنها مدفوعات للخارج مقابل الواردات المحصل عليها والحصول على المقبوضات كنتيجة للصادرات من السلع والخدمات بالإضافة إلى ما قد تمنحه وتحصل عليه الدولة من إعانات وقروض أو القيام باستثمارات في الخارج، أو قيام الأجانب باستثمارات داخل الدولة، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة نحو الدول الأخرى تسجل في جدول يعكس الوضع الاقتصادي الخارجي للبلد يسمى ميزان المدفوعات.

ويعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزوج فيها القيود الدائمة والقيود المدنية، وتتضمن حركة إنتقال السلع والخدمات ورأس المال.

ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية عندما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوي الإنتاج دوليا.

إشكالية الدراسة

على مستوى الاقتصاد الجزائري، عرف ميزان المدفوعات عديد التطورات التي كانت انعكاسا لتطورات الاقتصاد الجزائري في مختلف جوانبه من جهة، ولتطورات الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة للعمل على إبراز مختلف العوامل التي ساهمت في تطور كلا من جانبيه الرئيسيين وهما الصادرات والواردات، وذلك من خلال الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي العوامل المتحركة في تطوير أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2015/2001؟

ويندرج من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي التطورات التي عرفها سعر صرف الدينار وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة؟

- ما هي أهم المؤشرات التي تساعد في تطور الإق الجزائري؟

- ما هي العوامل المتحركة في تطوير الصادرات والواردات؟

- ما هي أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تبرز الفرضيات التالية:

1- ضعف صادرات الجزائر يعود إلى ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي؛

2- ارتفاع واردات الجزائر يعود لانخفاض قيمة الدينار الجزائري؛.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة العوامل المتحركة في تطور ميزان المدفوعات وذلك عن

طريق:

-التأكيد على أهمية ميزان المدفوعات في التعبير عن وضعية الاقتصاد الوطني.

-التأكد بضرورة تطوير الصادرات الجزائرية خارج قطاع النفط.

-التأكيد بضرورة الكبح والحد في الواردات.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في الدراسة هو منهج وصفي تحليلي، حيث استعمل المنهج الوصفي في

الفصل الأول والثاني من اجل الإلمام بكل الجوانب النظرية للدراسة، والمنهج التحليلي في الفصل

الثالث الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الواقع النظري للدراسة والواقع الميداني للاقتصاد

الوطني.

الدراسات السابقة:

1- محمد بوجوجو، محددات تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2013، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والمالية الدولية، جامعة جيجل، 2014-2015، وكانت تندرج تحت الإشكالية التالية:

- كيف تؤثر مختلف المؤشرات الاقتصادية على ميزان المدفوعات الجزائري؟

وأهم النتائج المتوصل إليها هذه الدراسة:

- ميزان المدفوعات سجل تقييد فيه جميع المعاملات الخارجية للدولة.

- لميزان المدفوعات دور هام في تحديد الوضع الاقتصادي للبلد.

- عرف النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ارتفاعا غير منتظم خلال فترة الدراسة وذلك ناتج عن تطبيق برامج التنمية الاقتصادية ومحاولة تخليص الاقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات.

2- عبد الخليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان (أبي بكر بلقايد) 2011-2012، وتندرج تحت الإشكالية التالية:

- ما هو أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟

وأهم النتائج المتوصل إليها:

- توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري الجزائري.

- لا توجد علاقة سببية بين سعر صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري.

- إعتقاد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات فيتأثر بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه.

3- بوعزة سمية، اثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2014م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة ميلة، 2016/2015 وكانت تتدرج تحت الإشكالية التالية:

- كيف يؤثر استخدام سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات بشكل عام على الميزان التجاري الجزائري بشكل خاص؟

وأهم النتائج المتوصل إليها هي:

- يجب أن يكون تحرير أسعار الصرف بإشراف من السلطة النقدية وبالشكل متدرج حق لا يؤثر على مركز ميزان المدفوعات.

- سعر الصرف الحقيقي للدينار يتأثر بسعر برميل النفط في المدى القصير والمتوسط وكذا على فروق مستوى الإنتاجية في الجزائر وباقي شركاتها التجارية.

-تحسن أداء الاقتصاد مرهون ببساطة بتحسن أسعار النفط.

تقسيمات الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على ثلاثة فصول وذلك كما يلي:

الفصل الأول: عموميات حول ميزان المدفوعات

وفيه تم التطرق إلى ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: طرق معالة الخلل في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

وفيه تم التطرق إلى مبحثين رئيسيين كما يلي:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على رأس المال.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2001-2014م.

وفيه تم التطرق إلى ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: لمحة عن تطور الاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات.

المبحث الثاني: العوامل المتحكمة في تطور الصادرات والواردات.

المبحث الثالث: آليات مقترحة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري.

الفصل الأول

عموميات حول ميزان المدفوعات

تمهيد:

تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية، تختلف من حيث طبيعة المضمون المتبادل ولمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم كل دولة بإجمال معاملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات، الذي يوضح موقف كل دولة في نهاية الدورة، ومن الضرورة أن يكون توازن بين مدفوعاتها للخارج ومقبوضاتها منه نتيجة المعاملات، لكن التوازن يعتبر حالة نادرة الحدوث في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، لذلك فالحالة الأكثر انتشارا هي الاختلال في شكل عجز أو فائض، واستمرار الظاهرتين يشكل اختلالا خارجيا وجب معالجته.

هذا الاختلال تختلف أسبابه باختلاف الظروف الاقتصادية كانت أو غير اقتصادية، وهذه الأسباب تؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة تؤثر سلبا على الوضعية الاقتصادية للدولة العاجزة خاصة، مما يدفع الدول إلى البحث عن أنجع أساليب معالجة هذا الاختلال وفق ما يتطابق مع طبيعته أو نوعه.

وللتفصيل في موضوع هذا الفصل ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول- ماهية ميزان المدفوعات:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي.

المطلب الأول- مفهوم ميزان المدفوعات:

سننتظر في هذا المطلب إلى تعريف وأهمية ميزان المدفوعات

أولاً- تعريف ميزان المدفوعات:

لقد تعددت تعريف ميزان المدفوعات ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

- يعرف ميزان المدفوعات على أنه: "بيان يسجل جميع العمليات التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين خلال فترة معينة من الزمن"⁽¹⁾.

- ميزان المدفوعات عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تمت بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.⁽²⁾

- ميزان المدفوعات لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من وإلى هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة، أي أنه تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد و بقية البلدان المتعاملة معه.⁽³⁾

- ويعرف كذلك على أنه سجل يشمل كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

(1) مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2005، ص 178

(2) طارق الحاج، علم الاقتصاد و نظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص 182

(3) عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 203

- والمقصود بالمقيمين الأشخاص والمؤسسات التجارية والحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج ، وعبرة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري.⁽¹⁾

- ويعرف ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي على أنه:

بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري عن معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.⁽²⁾

- ميزان المدفوعات هو بيان أو سجل محاسبي إحصائي موثق رسمياً، يعتمد قيماً مزدوجاً لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مديونية من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية، سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.⁽³⁾

مما سبق، يمكن إعطاء تعريف شامل لميزان المدفوعات، فهو " سجل أو بيان أو وثيقة محاسبية وإحصائية يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.

ثانياً- خصائص ميزان المدفوعات :

يمكن الاستخلاص من التعاريف السابقة العناصر التالية:

- يوضح ميزان المدفوعات كافة المعاملات الاقتصادية للدولة مع الخارج ، سواء كانت معاملات تجارية ومالية ، خدمات أو إعانات طالما تولد حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين أو حقوقاً لغير المقيمين في مواجهة المقيمين، ويستوي في ذلك أن يتم اقتضاء قيمة هذه المعاملات بصورة فورية وآجلة، أو حتى بدون مقابل (منح أو هدايا)، وبذلك تخرج كافة المعاملات الاقتصادية الداخلية التي تتم بين المقيمين داخل إقليم الدولة من نطاق ميزان المدفوعات الدولية.

(1) دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014 ، 2015 ، ص 100 ، 101

(2) وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 1.

(3) محمود يونس اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2007، ص 163

- إن المبادلات الاقتصادية التي تدرج في ميزان المدفوعات هي المبادلات التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى ويقصد بالمقيمين الأفراد والمشروعات والهيئات العامة التابعة للدولة من الناحية الاقتصادية أي التي تمارس نشاطها المعتاد، داخل إقليم الدولة ولو لم تكن تابعة للدولة من الناحية السياسية أي تحمل جنسية الدولة، ومن ثم فالمعاملات الاقتصادية الدولية بين الحكومات تخرج من نطاق ميزان المدفوعات و تدرج في ميزانية الدولة العامة.

- يسجل ميزان المدفوعات كافة المعاملات والمبادلات التي تتم خلال فترة زمنية ، أي أنه يقوم بتسجيل تدفقات متتالية من المعاملات في فترة زمنية معينة ، وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ميزان المدفوعات ، وميزان الدائنية والمديونية الدولي، يسجل الحقوق و الديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة زمنية معينة، إذ انه يسجل أصول وخصوم الدولة في لحظة معينة، أي يبين مركزها من الناحية الدائنية والمديونية في هذه اللحظة، وذلك يعكس ميزان المدفوعات الذي يسجل تيارا من المدفوعات خلال فترة زمنية.

- فميزان المدفوعات يرصد كافة العمليات الاقتصادية الدولية التي تمت خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة، أي أنه يتعلق بعمليات تمت بالفعل و دفع الدين الناشئ عنها خلال تلك الفترة ، ومع ذلك فقد يقع إبرام العملية ودفعها في تاريخين لا تاريخ واحد فالمبادلة قد تعقد وتدفع فورا وقد لا يتم الدفع إلا بعد أجل قصير أو أجل طويل، ويكثر العمل في التجارة الدولية أن تبرم العملية أولا أما الدفع يكون بعد ستين يوما، وميزان المدفوعات لا يهتم إلا بتلك العمليات التي عقدت ودفعت خلال مدة السنة، أما إذا عقدت الصفقة وتمت التسوية بعد مدة السنة فإنها تعتبر من وجهة نظر التحاسب الدولي كأنها لم تعقد بعد ومن ثم لا تدرج في الميزان إلا بعد التسوية.

- ولا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، فقد تبدأ في أول جانفي وتنتهي في نهاية ديسمبر من نفس العام، أو تبدأ مع بداية أفريل وتنتهي مع نهاية شهر مارس من العام التالي .

- وقد تكون هذه المدة أقل من السنة أو ربع سنوية أي كل ثلاثة أشهر مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي لاتخاذ الإجراءات المناسبة بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

- يتم القيد في ميزان المدفوعات وفقاً لمبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازناً، أي تكون المديونية والدائنية متساوية دائماً ويعني ذلك أن أي عملية أو مبادلة دولية تظهر مرتين في ميزان المدفوعات، في الجانب الدائن مرة وفي الجانب المدين مرة أخرى.

وبتعبير آخر تظهر عملية البيع (الصادرات) في الجانب الدائن ثم المدفوعات المتحصلة عنها من الخارج في الجانب المدين مما يجعله بالضرورة متوازناً دائماً وهذا التوازن يعني أن ما تؤديه الدولة للخارج لا يزيد عن الإيرادات التي حققتها خلال نفس الفترة، وعادة ما يكون هذا التوازن من الناحية المحاسبية فقط ولا يحول ذلك من وجود اختلالات من الناحية الواقعية.

ثالثاً - أهمية ميزان المدفوعات:

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العامة في الدولة ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:⁽¹⁾

- يقدم معلومات هامة من درجة ارتباط الاقتصاد القومي بالاقتصاديات العام الخارجي.
- تعتبر بيانات الميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.
- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلاد كما يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية.

المطلب الثاني - مكونات ميزان المدفوعات:

لا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تتبعها جميع الدول، لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلى ما يلي:

(4) عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 155

أولاً: الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية)

ويشمل كافة المعاملات التي تترتب عن الإنتاج الجاري أو التي تأثر في هذا الإنتاج في نفس الفترة ولها صفة الدورية يطلق عليه البعض حساب التجارة، ويتكون من⁽¹⁾:

- حساب التجارة الخارجية:

تسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع عينية وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات السلعية، مثل السلع الصناعية والزراعية.

- حساب الخدمات:

وتشمل فيه كل المعاملات غير المنظورة أي غير الملموسة في شكل خدمات وبالتالي يحتوي على الصادرات والواردات الخدمية، مثل الخدمات السياحية وخدمات النقل والشحن والتأمين والخدمات التعليمية والصحية.

- حساب التحويلات من جانب واحد:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تتم بين الدولة والخارج بدون مقابل، وتشمل هذه التحويلات الهبات ، التبرعات، الإعانات، التعويضات وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم .

ثانياً- حساب رأس المال:

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال سواء كانت أصولاً حقيقية أو مالية من دولة لأخرى وعادة ما ينقسم إلى قسمين⁽²⁾:

- حساب رأس المال طويل الأجل:

يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة والمعلقة بالقروض الطويلة الأجل والاستثمارات المباشرة في الخارج والاستثمارات الأجنبية في الداخل بالإضافة للاستثمارات المحفظة الأسهم والسندات.

(1) عبد المطالب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص157.

(2) بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص 9

-حساب رأس المال قصير الأجل:

يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن السنة، كالأصول النقدية والكمبيالات وأرصدة السماسرة والقروض تحت الطلب وسندات الحكومة قصيرة الأجل... إلخ

ثالثاً - حساب التسويات الرسمية:

يتضمن هذا الحساب التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية من أجل تسوية العجز أو الفائض في كافة بنود ميزان المدفوعات⁽¹⁾ حيث تتم هذه التسوية عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، حقوق السحب الخاصة، وحصة البلد في المؤسسات الدولية).

رابعاً-فقرة السهو والخطأ :

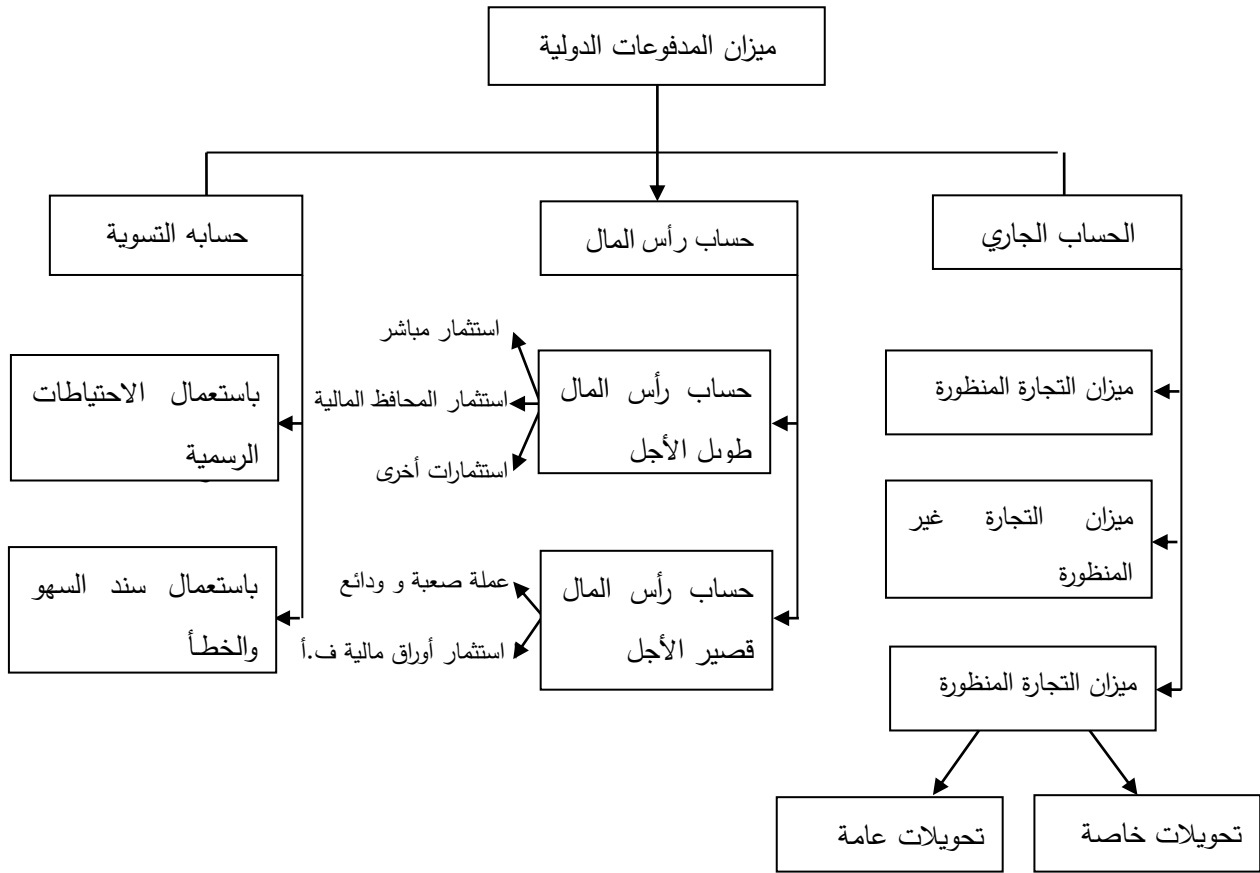
تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية وتستخدم هذه الفقرة أيضا في

الحالات التالية:

- الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك يتم إدراجها بفقرة السهو والخطأ والشكل الموالي يوضح هيكل ميزان المدفوعات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك يتم إدراجها بفقرة السهو و الخطأ والشكل الموالي يوضح هيكل ميزان المدفوعات.

(1) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 291.

الشكل رقم (01): هيكل ميزان المدفوعات



المصدر: كريكت مريم، بلهادف فاطمة، أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (1990 - 2013) مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر تخصص مالية دولية ونقود 2014-2015.

ولغرض تبسيط وسهولة الحساب والترصيد يمكن تصوير ميزان المدفوعات بأقسامها المختلفة على النحو

التالي:

الجدول رقم (01) : الشكل العام لميزان المدفوعات

مدين	دائن	ميزان المدفوعات
		أولاً : الحساب الجاري 1- الميزان التجاري - تصدير السلع - استيراد السلع 2- ميزان الخدمات - الخدمات المصدرة - الخدمات المستورة
		ثانياً : حساب التحويلات أحادية الجانب - مستلمات - مدفوعات
		ثالثاً: حساب رأس المال 1- طويل الأجل - قروض ممنوحة من الخارج - استثمار مباشر وافد - قروض ممنوحة إلى الخارج - استثمار مباشر في الخارج
		المجموع
		2- قصير الأجل حركة الودائع والأصول السائلة
		رابعاً: ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي
		خامساً: فقرة السهو والخطأ
		المجموع

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص160.

المبحث الثاني-الاختلال في ميزان المدفوعات:

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في الميزان أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها لتلك الدول ويحصل في هذه الحالة الفائض في ميزان المدفوعات، أو حدوث عجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى حقوق الدولة اتجاه تلك الدولة.

وفيما يلي سنتطرق إلى معنى الاختلال وأسبابه و آثاره.

المطلب الأول- معنى اختلال ميزان المدفوعات:

الاختلال في ميزان المدفوعات هو " حالة زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان أي حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها لتلك الدول ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات، ويحدث العجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى حقوق الدولة، تجاه تلك الدول".⁽¹⁾

وهناك تعريف آخر لاختلال ميزان المدفوعات وهو " حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلقه.

المطلب الثاني- عوامل وأسباب اختلال ميزان المدفوعات: (2)

إن ميزان المدفوعات لأي دولة يتأثر بعدة عوامل أهمها:

أولاً-التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتتخفف الصادرات

(1) عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره ص 58. 59

(2) المرجع السابق ص 62- 63 - 64

وتزداد الواردات و نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

ثانيا- معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى الزيادة في الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

ثالثا - الاختلاف في أسعار الفائدة:

يؤدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض معدل الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين وينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها إلى المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

رابعا- سعر الصرف:

تبدى التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى الزيادة في القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بنسبة للمقيمين. وكذا هناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات من بينها:

4-1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر العملة للبلد فإذا كان سعر صرف العملة لبلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقليص الواردات، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

4-2- أسباب دورية:

هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأس مالي في فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والائتمان وتزداد معدلات البطالة وتنكمش الواردات , مما يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج ويرتفع الائتمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد إيراداته، مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى وتنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى وهذا عن طريق مضاعف التجارة الخارجية وتتأثر بالتالي موازين المدفوعات لهذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها.

4-3- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عريضة لا يمكن التنبؤ بها وقد يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ وأذواق المستهلكين محليا ودوليا فهذه الحالات ستؤثر في صادرات الدولة، الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في حصيله هذه الصادرات المقدره بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج الدولة مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

4-4- أسباب هيكلية:

هي متعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات وهذا ينطبق على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادا سلعة أو سلعتين أساسيتين تكون زراعية أو معدنية أو بترولية حيث عادة ما تتأثر هذه الصدمات بالعوامل الخارجية المتجددة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع الممثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

4 - 5 - أسباب أخرى:

من الأسباب الأخرى التي تنشأ عنها اختلال ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع الثمينة لفترة طويلة، وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها في الادخار الاختياري، وهو اتجاه مزمن إذ أنه سنة بعد سنة ونتيجة لهذا التضخم ونظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة، فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنيا في ميزانية مدفوعاتها وتمويل هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

المطلب الثالث - أثار الاختلال في ميزان المدفوعات:

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي الاختلال الدائم عنه في الاختلال المؤقت:

- ففي حالة العجز ذكرنا سابقا بأن خط الدفاع الأول بالنسبة للدول هي الاحتياطات الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة، فتقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء على العجز أو زيادة التزاماتها اتجاه الخارج، مما يؤدي مع استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الاحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، حتى تصل إلى خط لا يمكن معه النزول وكذا ارتفاع التزاماتها اتجاه الخارج تهدد قدرتها على الوفاء بها.

- لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى تمويل الأجنبي، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها، و تقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها.

- يكون للاختلال أثر على الدخل القومي، فيؤدي العجز إلى انخفاضه و بالتالي تدهور الإنتاج و انتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية، بصفة عامة التأثير على حجم النشاط الاقتصادي في الاتجاه السالب⁽¹⁾، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع ويزيد من حدة الانكماش.

(1) محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النصر العربية للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص

- الاختلال يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة العجز، بالإضافة إلى أنها قد تخضع لشروط الدول الدائنة من أجل ضمان سداد التزاماتها.

- أما الفائض كما سبق ذكره أيضا يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى نذرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد، فتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض، الذي يجد نفسه في أزمة تهدد توازنه الخارجي⁽¹⁾ و بالتالي اضطراره إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص الفائض، كمنح الإعانات أو إقامة الاستثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفيض صادراتها وزيادة إيراداتها لتفادي الوقوع في الأزمة.

وفي الختام يمكن القول أن كل الآثار الناتجة عن الاختلال يمكن التخفيف من حدتها بمحاولة علاجه باستعمال سياسات تصحيحية للمعاملات الخارجية دون أن تكون لها آثار على عناصر أخرى، ويكون في أسرع وقت ممكن من أجل منع تفاقم هذا الاختلال خاصة إذا كان دائم أما المؤقت فهو لا يمثل خطرا كبيرا.

المبحث الثالث - طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات:

عموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما:

المطلب الأول-تصحيح عن طريق آلية السوق:

تأخذ هذه الطريقة ثلاث أشكال هي:

أولا- تصحيح عن طريق آلية الأسعار:

يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية شروط أساسية هي: (2)

- ثبات أسعار الصرف وحيادية النقود بحيث تؤثر على أسعار السلع .

(1) صفوة عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره على علاج الاختلال في ميزان المدفوعات ، دار النهضة العربية، 2000 ، ص 19.

(2) عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار المجدلوي للنشر، عمان، الأردن، 2002 ، ص 129,130.

- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في الدولة ومرونة الأسعار والأجور .

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية ونلخص هذه النظرية بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى الدولة مع حالة ميزان مدفوعاتها، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقه زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للدولة المذكورة مقارنة مع الأقطار الأخرى، وستترتب عنه نتيجتين، الأولى انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب والثانية هي ارتفاع في استيرادات الدولة من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أما حالة حدوث عجز في الميزان فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستعود إلى توازن الميزان.

ثانيا-التصحيح عن طريق سعر الصرف:

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية، واتخاذ نظام سعر صرف حر وتتلخص هذه الآلية في أن الدولة التي تعاني حالة عجز في ميزان مدفوعاتها عادة ما تحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف تضطر إلى عرض عملتها المحلية في أسواق الصرف الأجنبية حيث أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها تصبح أسعار السلع والخدمات المحلية منخفضة مقارنة بالأجنبية فيزداد الطلب على منتجات الدولة وهكذا تزداد صادراتها مقابل انخفاض وارداتها نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية وهكذا حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ⁽¹⁾ أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس.

ثالثا-التصحيح عن طريق الدخول:

تعتمد هذه الطريقة على نظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم الشروط النظرية هي:

- ثبات أسعار الصرف.

(1) المرجع السابق ص 130.

- جمود الأسعار.

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل .

وتتلخص هذه الطريقة في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للدولة وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة ويترتب عن زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.

المطلب الثاني- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستوى الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المرفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل فيما يلي: (1)

أولاً- الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني:

تتمثل هذه الإجراءات في :

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي في حالة العجز في الميزان.

- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة عز الميزان.

(1) زينب حسين عوض، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القمح للطبع و النشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص. 117.

- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات عن طريق منح الإعانات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- استخدام سياسة مالية ونقدية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير على الاتفاق العام.

ثانياً- الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني :

وهي تتمثل في:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية...إلخ.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي إلى الخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستخلص إلى أن ميزان المدفوعات أداة إحصائية هامة، تصف كل ما يجري من المعاملات بين الدول والعالم الخارجي خلال فترة معينة من الزمن أي أنه يوضح بشكل دقيق حقوق الدولة وفي مواجهة الخارج، فبالإضافة إلى كونه وسيلة تمكن الدولة من معرفة وضعها التجاري، والاقتصاد القائم على نتيجة معاملاتها مع الخارج، فهو أيضا يبرز نقاط القوة و الضعف و يبين الموقف الخارجي لها . ولاسيما وأن كل دولة تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي وفي نفس الوقت تحقق أهدافها الداخلية بمعنى أنها تحاول الربط بين مجموعة الأهداف المسطرة في إطار علاقاتها الداخلية، ومعاملاتها الخارجية كي تضمن درجة من الاستقرار في هذه العلاقات، خاصة وأن التوازن في ميزان المدفوعات كمفهوم نظري من الصعب الوصول إليه على أرض الواقع، نتيجة مجموعة من العوامل والأسباب السابقة الذكر والتي تؤدي إلى اختلال في الميزان سواء كانت في شكل عجز أو فائض، وبالتالي فإن التوازن أمر مطلوب وهام حتى وإن لم يتحقق.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات

تمهيد:

إن الميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس في ما يخص النمو الاقتصادي. ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق. وكذلك حساب رأس المال الذي يتحكم بجملة من العوامل في ميزان المدفوعات مثلك درجة تطور النظام المالي ومدى توافر فرص الاستثمار...

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى بحثين:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على حساب رأس المال.

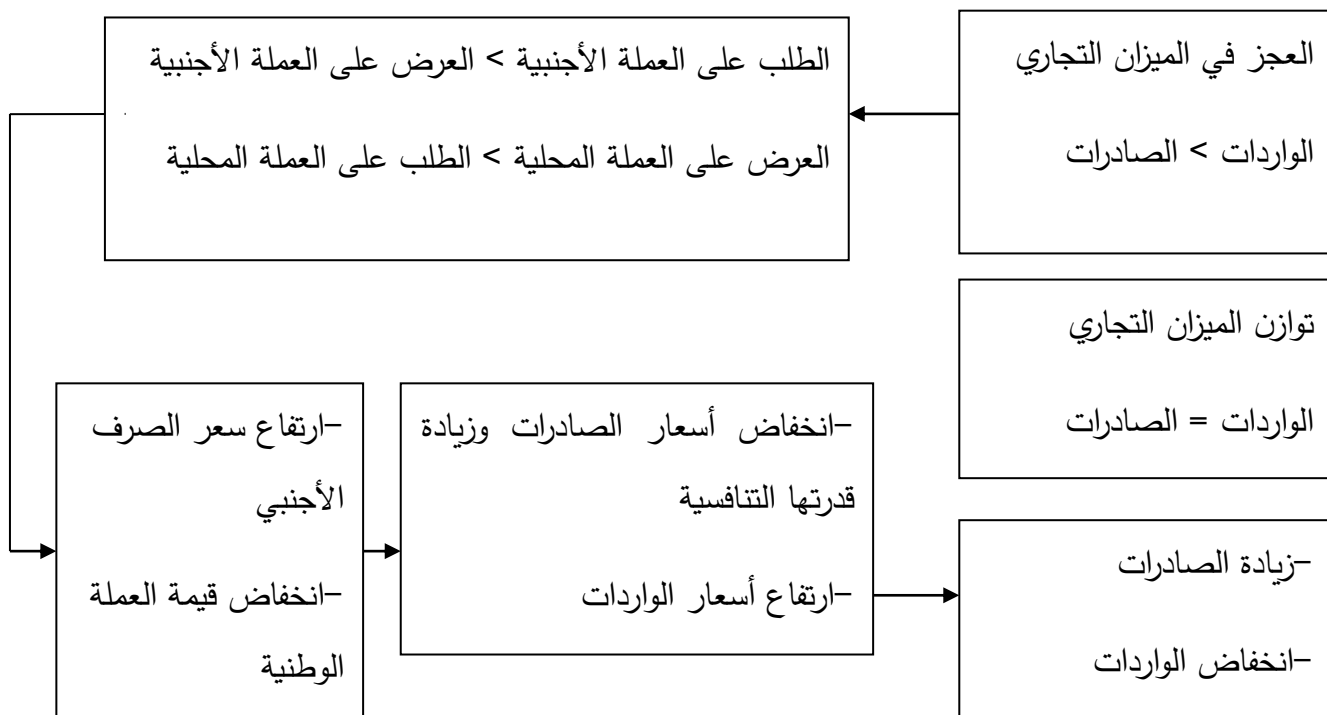
المبحث الأول - العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:

المطلب الأول - سعر الصرف:

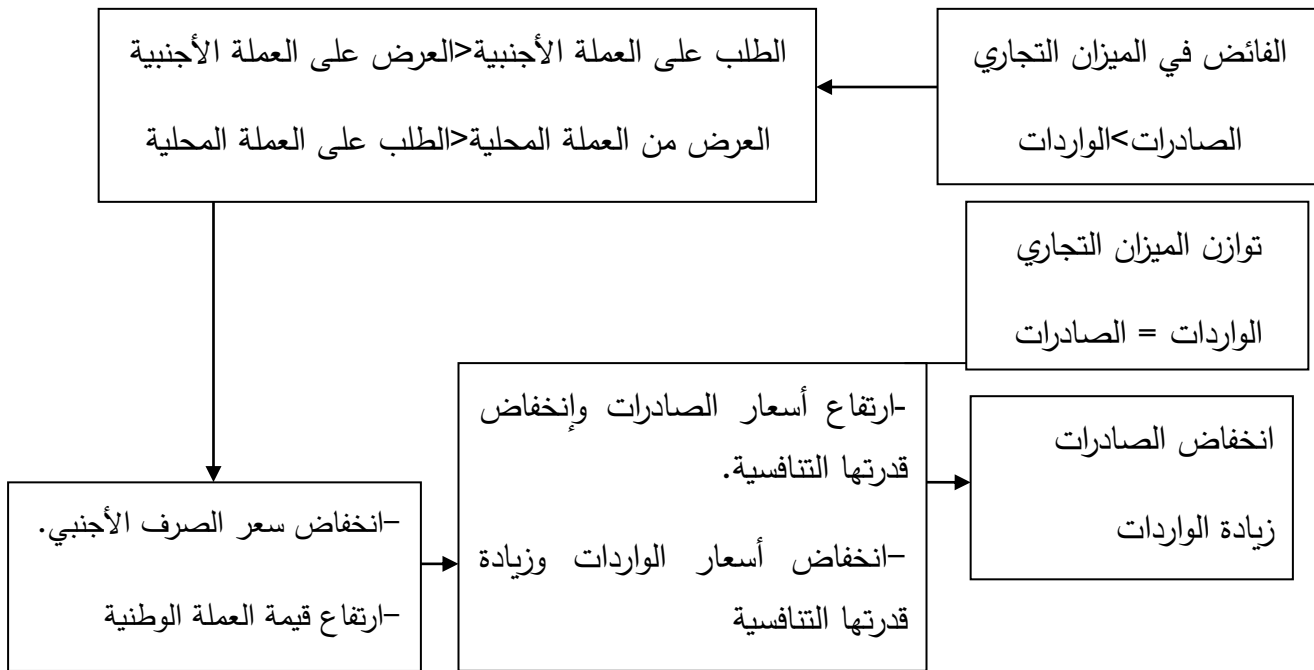
يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.⁽¹⁾

-ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل الثاني:

الشكل رقم (02): العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري



(1) بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64.



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 320.

أولاً- تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المصدرين والمستوردين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الإستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم وتجارة أقل.⁽¹⁾

ويتحدد سعر الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات تؤدي

(1) سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة 'دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة"، مجلة تنمية الراشدين العدد 31، العراق، 2009، ص 07.

إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية.⁽¹⁾

-ارتفاع أسعار الموارد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

-ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

-نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الإرتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها.⁽²⁾

-مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض.

-طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ثانيا-تأثير سعر الصرف على الواردات:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستتخفف الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن تم الإستهلاك ما يؤدي إلى إتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة

(1) محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183.

(2) محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية مصر، 2009، ص 267.

فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن تم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالسلع الرأسمالية.⁽¹⁾

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفص الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.⁽²⁾

المطلب الثاني - التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتتخفص الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وإنخفاض الطلب على الصادرات المحلية.⁽³⁾

ومن أهم الآثار السلبية للتضخم، ذلك الأثر الذي يمارس على ميزان المدفوعات للدولة وذلك بسبب زيادة الواردات وإنخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري).

فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي (الدخول النقدية) يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة، فإذا كان الإستيراد غير مقيد سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويعمل على تقليص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الإستيراد مقيدا، فينعكس الطلب على السلع المستوردة إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا، مما يدفع ذلك إلى اشتداد ارتفاع الأسعار ومن زاوية أخرى، فإن ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، يضعف من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما

(1) بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والتمويل كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص 130.

(2) عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية/ ص.

(3) بسام الحجار، مصدر سبق ذكره، ص 64.

يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وهذا ما يؤثر سلباً على حصيللة الدولة من النقد الأجنبي، فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع (تمويل الواردات).⁽¹⁾

إن زيادة المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم الناتج من زيادة المعروض النقدي من النقود يؤثر أيضاً في معدل الفائدة عن طريق التأثير في المعدل المتوقع للتضخم فمن توقع الأفراد باستمرار الزيادة في المعروض من النقود فإنهم يتوقعون ارتفاع مستوى الأسعار في المستقبل ومن ثم يتوقعون ارتفاع المعدل المتوقع للتضخم في المستقبل ولفت تحليل الأموال القابلة للإفترض أن هذه الزيادة في المعدل المتوقع للتضخم الناجم عن زيادة المعروض من النقود هو ارتفاع معدل الفائدة كاستجابة لارتفاع المعدل المتوقع للتضخم وقد يبدو للوهلة الأولى أن أثر مستوى الأسعار وأثر المعدل المتوقع للتضخم هما نفس الشيء فكلاهما يوضح أن زيادة في مستوى الأسعار المحفوزة بزيادة المعروض من النقود سوف ترفع معدل الفائدة ومع ذلك يوجد اختلاف طرفين بينهما ربما كان هو السبب في مناقشتها كأثرين منفصلين ولتوضيح هذا الاختلاف نفترض أنه قد حدث اليوم زيادة في المعروض من النقود أدت إلى زيادة دائمة في مستوى الأسعار العام القادم فطالما أن مستوى الأسعار قد ارتفع على امتداد العام فإن سعر الفائدة سوف يرتفع عن طريق أثر مستوى الأسعار وفي نهاية العام فقط عندما يكون الإرتفاع في مستوى الأسعار العام القادم فطالما أن مستوى الأسعار قد ارتفع على امتداد العام فإن سعر الفائدة سوف يرتفع عن طريق أثر مستوى الأسعار وفي نهاية العام فقط عندما يكون الإرتفاع في مستوى الأسعار قد وصل إلى قمته فغن أثر مستوى الأسعار قد وصل إلى قمته فإن أثر مستوى الأسعار يكون في قمته.

إن التضخم يزيد من صعوبة التخطيط المستقبلي سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المشروعات ففي ظل بيئة تضخمه يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل القدر المناسب من الإستثمارات المستقبلية الأمر الذي قد يصيب عمليات الإنتاج بالإرتباك وعدم الإستقرار وقت بسبب التنظيم أيضاً بعض التوترات الاجتماعية فقد ينشأ تنافس بين الفئات المختلفة في المجتمع نتيجة سعي كل فئة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل بما يناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار.

سعر الفائدة - معدل التضخم < 0 التحكم في التضخم

(1) Balan<coursenligne<cte-univ-setif-dz

سعر الفائدة - معدل التضخم > 0 أي سعر الفائدة < معدل التضخم.⁽¹⁾

المطلب الثالث: تغيرات أسعار الفائدة:

يؤدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.⁽²⁾

أولا: أثر سعر الفائدة على العرض النقدي:

تقوم البنوك التجارية بالإقتراض عند أسعار الفائدة السائدة في الأسواق النقدية وتحصل على احتياطات مقترضة من البنوك المركزية عن طريق سعر خطي معين.

ومن المعروف فتكلفة البنك مقابل الاحتفاظ بالإحتياطات الزائدة هي تكلفة الفرصة البديلة وهي هنا الفائدة يمكن أن يحصل عليها منحه للقروض أو الإستثمار في الأوراق المالية إذا قرر ذلك بدلا من الإحتفاظ بالإحتياطات الزائدة ولغرض التبسيط سنفترض انه عائد.

القروض والأوراق المالية ستساوى مع سعر الفائدة السوقي فإذا زاد سعر الفائدة فإن تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالاحتياطات الزائدة سترتفع (احتياطات زائدة/ الودائع) وتنخفض النسبة المرغوب الإحتفاظ بها من الاحتياطات الزائدة بالنسبة إلى الودائع وإذا انخفض سعر الفائدة تنخفض تكلفة الفرصة البديلة للإحتفاظ بالاحتياطات الزائدة وسترتفع نسبة الاحتياطات الزائدة للنظام المصرفي ترتبط ارتباطا عكسيا مع معدل الفائدة وطريقة أخرى لفهم الأثر السلبي لسعر الفائدة على النسبة (احتياطات زائدة/ الودائع الشبكية) هي نظرية اختبار المحفظة التي تقول انه إذا ارتفعت العوائد المتوقعة على الأصول البديلة بالنسبة إلى العوائد المتوقعة على أصل ما فإن الطلب على هذا الأصل سينخفض كلما زاد معدل الفائدة فإن العائد المتوقع والأوراق المالية سيرتفعون بالنسبة إلى العائد الصفري على الاحتياطات الزائدة وستتخفض نسبة هذه الإحتياطات أن أسعار الفائدة تؤثر

⁽¹⁾T255-topic<badr-cu34-ibda3-org.

كريكط مريم، بلهادف فاطمة: أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (2013-1990)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية دولية ونقود، ص40.

في العرض النقدي من خلال نسبة الإحتياطي الزائد (ح ذا و) فطلب المقترضين على القروض يؤثر أسعار الفائدة كما يؤثر في العرض النقدي.

ثانيا: علاقة سعر الفائدة بالإستهلاك:

إن الزيادة المعروضة من النقود لها أثر توسيعا على الاقتصاد فإنها ستؤدي إلى زيادة التدخل والثورة ومن ثم زيادة الإستهلاك والتطلع إلى استهلاك السلع الكمالية وتغير أذواق المستهلكين غير أن زيادة المعروض من النقود يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة للدخل المرتفع وزيادة معدل الفائدة تجعل بالأفراد يميلون أكثر إلى إدخال قسط كبير من الدخل والتخلي عن الإستهلاك خاصة للسلع غير الضرورية أي أن ارتفاع معدل الفائدة يقلل من الإستهلاك نسبيا عن بعض الأفراد.

ثالثا: علاقة سعر الفائدة بالتوازن في أسعار السلع:

يمكن أن تسبب زيادة المعروض من النقود في زيادة المستوى العام للأسعار على المستوى الاقتصادي القومي ويتوقع تحليل تفضيل السيولة أن ذلك سيؤدي لإرتفاع سعر الفائدة ولذلك فإن أثر مستوى الأسعار الناجم عن زيادة المعروض من النقود هو ارتفاع سعر الفائدة كإستجابة لإرتفاع مستوى الأسعار.

ويتحقق استقرار الأسعار بالإستقرار في أسعار الفائدة والذي يعد من أهم الأهداف السياسية النقدية نظرا لما تسببه تقلبات سعر الفائدة من آثار واضحة الرؤية في المجتمع الذي يؤثر بصورة سلبية على قرارات المستهلكين وما تسببه تقلبات الأسعار على جميع المستويات الاقتصادية.⁽¹⁾

المطلب الرابع-معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة سعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بعض النظر على عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أم أجنبية.

⁽¹⁾ Badr-cu34-ibda3-org/t255-topic:

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.⁽¹⁾

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في حساب رأس المال.

يتأثر حساب رأس المال في ميزان المدفوعات لاقتصاد أي دولة بجملة من العوامل المحددة تبرز أهمها فيما يلي:

المطلب الأول: درجة تطور النظام المالي

يعتبر النظام المالي أهم عامل مؤثر في حساب رأس المال لميزان المدفوعات وذلك من خلال:

أولاً: مدى تطور الأسواق المالية: يساعد تطور السوق المالي في أي إقتصاد على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث ينظر إلى هذا التطور من خلال مدى مواكبة القوانين والتشريعات المنظمة للتداول في السوق المالي لما هو واقع في الأسواق المالية الدولية، كما ينظر إلى هذا التطور من خلال حجم التداول فيه من حيث عدد المتعاملين والأوراق المالية المتداولة، حجم السيولة المتداولة.. وغيرها من المؤشرات التي تبرز العمق المالي وسيولة التداول فيها.

وعلى العكس من ذلك فإن عدم تطور السوق المالي المحلي يدفع بأصحاب الفوائض المالية البحث في الأسواق المالية الدولية عن فرص لتوظيف رؤوس أموالهم بعائد أكبر، مما يدفع إلى خروج راس المال والتسبب في تزايد الجانب المدين من حساب رأس المال.

ثانياً: تطور النظام المصرفي: على الرغم من التطور الذي يشهده التمويل المباشر عن طريق الأسواق المالية، إلا أن التمويل غير المباشر عن طريق البنوك يبقى العصب الرئيسي للنشاط الاقتصادي. وفي هذا الصدد فإن تطور البنوك من حيث خدماتها المالية على وجه الخصوص يساهم مساهمة رئيسية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث عن التوزيع في عملية التوظيف في إطار خدمات مالية تتميز بالسرعة، المرونة الجودة.

⁽¹⁾ دوحة سلمى، اثر تقلبات يعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، ص125.

ثالثا: مدى مرونة القوانين والتشريعات المنظمة

إن أول عامل رئيسي يؤثر على ميزان المدفوعات عموما ومكوناته على حدى خصوصا هو طبيعة القوانين والتشريعات المنظمة. إذ أنه وفيما يتعلق بحساب رأس المال، فإن القوانين والتشريعات المنظمة التي تأتي في مسار دعم الإنفتاح والتحرير المالي تعطى حرية أكبر لتدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا مما يؤثر بالإيجاب على حركية حساب رأس المال. والعكس في حالة القوانين والتشريعات المنظمة التي تفرض رقابة على حركة رؤوس الأموال، فإن حساب رأس المال في هذه الحال سيعاني حالة من الركود والجمود وبالتالي لا يكون ذو أهمية وتأثير كبيرين في تحديد وضعية ميزان المدفوعات العامة.

المطلب الثاني: مدى توافر فرص الاستثمار

إن الهدف الرئيسي في انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية هو البحث عن العائد المترتب عن الاستثمار، سواء كان هذا الاستثمار في الأوراق المالية (استثمار أجنبي غير مباشر) أو كان استثمارا حقيقيا (استثمار أجنبي مباشر).

ففيما تعلق بالاستثمار في الأوراق المالية، فتدفق رؤوس الأموال للداخل أو خروجها يرتبط بالفائدة على السنوات ما إذا كانت مرتفعة مقارنة بما هو عليه الحال في أسواق مالية أخرى أم لا، ونفس الشيء بالنسبة للعائد على الأسهم. وانطلاقا من أن العائد يرتبط دائما بالمخاطرة، فإن هذا الأخير يلعب أيضا دورا هاما في تحديد حركة رؤوس الأموال بين اقتصاديات الدول. إذ أنه وعلى الرغم من أن العائد هو مؤشر حركة رأس المال، إلا أن عديد المستثمرين يفضلون تقبل عائد متوسط ومخاطرة متوسطة على أن يكون العائد مرتفع والمخاطرة مرتفعة.

وفيما تعلق بالاستثمارات الحقيقية، فإن وضعية الاقتصاد المحلي تعطي قراءة للمستثمرين حول مدى توافر فرص الاستثمار وتحقيق ربح. سواء من خلال وضعية المنافسة في السوق، معدلات النمو، حجم الدخل الوطني وغيرها من المؤشرات التي تمكن المستثمرين من تصور مستقبل استثماراتهم وما إذا كانت ستأتي بعائد مستقبلا أم لا.

المطلب الثالث: مستوى معدل التضخم.

إن أهمية معدل التضخم في التأثير على وضعية حساب رأس المال تكمن في أنه يؤثر بدرجة رئيسية في قيمة العائد المحقق عن استثمار رأس المال من خلال العلاقة العكسية الموجودة بين معدل التضخم من جهة وقيمة العائد الحقيقي أو الفائدة الحقيقية عن الاستثمار.

فارتفاع معدل التضخم وما ينجر عنه من تراجع في قيمة النقود يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يركز عليها المستثمرون في أخذ قراراتهم الاستثمارية. فحتى ولو ارتفعت الفائدة في اقتصاد ما مقارنة بالاقتصاد المحلي، فإن ذلك لن يعني أية ميزة للمستثمرين إذا كان الاقتصاد المعني يتميز أيضا بارتفاع معدل التضخم لأنه عندها مستوى العائد الحقيقي أو الفائدة عن الاستثمار لن تكون بعيدة عن ما هو في الاقتصاد المحلي، ومن ثم لا جدوى من اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج اعتبارا من التكاليف التي تترتب عنه أيضا.

خلاصة الفصل:

مما جاء في دراستنا للعوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات اتضح لنا أن العوامل المؤثرة على الميزان التجاري هي سعر الصرف، التضخم، والتغير في أسعار الفائدة ومعدل نمو الناتج المحلي، أما العوامل التي تؤثر على حساب رأس المال هي درجة تطور النظام المالي ومدى توافر فرص الاستثمار ومستوى معدل التضخم.

كلها عوامل تساهم في تحقيق العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لتطور ميزان المدفوعات في

الجزائر 2001-2014

تمهيد:

إن الأداءات الاقتصادية المالية خلال فترة 2001-2008 خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد الإدخار الميزاني، قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يثبت قدرته على مقاومة الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009 والتي نجمت عن تقاوم الأزمة المالية الدولية والأزمة العالمية سنة 2008، ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية خلال سنوات 2010-2015 ودرجة الاستقرار النقدي والمالي.

إن الميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي، ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي، وترتبط التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات لاسيما من المواد المصنعة عالية التقنية ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو الصادرات لاسيما من المحروقات.

إن تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي وارتبطت بتغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات (البتروول والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان، فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفت الجزائر وبالتالي رفع رصيده كان أهم أهداف الإصلاحات التي ارتبطت بها لأن رصيده يمثل أساس رصيد ميزان المدفوعات.

ولدراسة تحليلية توضح لنا ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: لمحة عن تطور الاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات.

المبحث الثاني: العوامل المتحركة في تطور الصادرات والواردات 2001-2015م.

المبحث الثالث: الآليات المقترحة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات في الجزائر

المبحث الأول- لمحة عن تطور الاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات:

المطلب الأول- مؤشرات التوازن الداخلي:

عرفت الجزائر خلال الفترة 2001-2015 ارتفاعا ملحوظا في جانب الإيرادات وهذا راجع للطفرة التي حدثت على الإيرادات البترولية بسبب إرتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى ضخ مليارات الدينارات بهدف التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية (البطالة، التضخم، الميزانية العامة) والذي سوف نرى أثاره عليها في ما يلي:

أولا- معدلات البطالة:

البطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، حيث أنها أصبحت ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، ومن الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، وتؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائد في الاقتصاد فتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض في معدلات البطالة بنسب متفاوتة، تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي وكذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة قد يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل ما تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثرا على النمو في الاقتصاد.

وتعتبر البطالة احد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية لاقتصاد البلد، فهي مشكلة تأخذ بعين الإعتبار عند القيام بتوجيه البرامج الحكومية، وتقديم البرامج الاقتصادية الإصلاحية الهادفة لمواجهة هذه المشكلة، وفيما يلي جدول يبين وضع البطالة خلال الفترة 2001-2015.

الجدول رقم (02): تطور نسبة البطالة لفترة 2001-2015

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
معدل البطالة	27.3	25.3	23.3	17.3	15.3	12.3	11.8	
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2

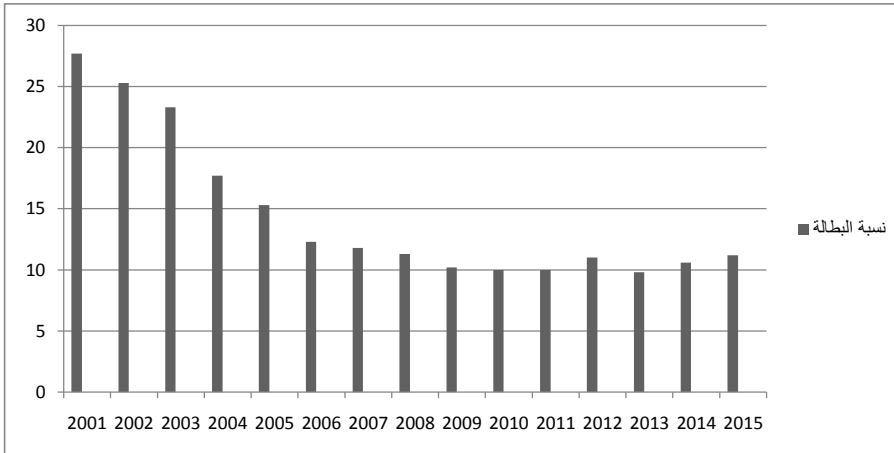
المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015 و 2013 و 2010.

ساهمت الدولة الجزائرية بمجهود اتفاقي كبير من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي في القضاء على ظاهرة البطالة، ولقد نجحت برامج الإنعاش الاقتصادي في التأثير ايجابيا على معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2012 فنجد أن معدل البطالة عرف موجة من الانخفاضات القوية، فإنخفض من 27.3 سنة 2001 إلى 17.7 %، هذا في طار برنامج دعم النمو، واستمر هذا المعدل في الانخفاض من خلال الفترة 2005-2009 الموازنة لانطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث قدر سنة 2009 بـ 10,2%.

وعرفت سنوات 2010، 2011 معدلات منخفضة ومستقرة عند 10% إلا أن سنة 2011 شهدت ارتفاع طفيف قدر بـ 1% ليعود معدل البطالة للانخفاض خلال سنة 2013 حيث سجل 9.8% وذلك بسبب البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي خصص له حوالي 286 مليار دولار التمويل آليات خلق مناصب الشغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ليعود معدل البطالة للإرتفاع سنة 2014 و 2015 حيث قدر سنة 2014 بـ 10.6% وسنة 2015 بـ 11.2%.

والشكل الموالي يوضح تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة 2001-2015.

الشكل رقم (03): تطور نسبة البطالة لفترة 2001-2015



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول السابق.

إن عدد المناصب المشغولة من قبل السكان بشكل أكثر في النشاطات التي يديرها القطاع الخاص وخاصة في قطاع الصناعة والأشغال العمومية والفلاحة وهي القطاعات التي تستقطب عدد هائلا من العمالة بالنظر إلى طبيعة النشاط وأماكن تواجد المشروعات عادة في الشمال خاصة بالنسبة للأشغال العمومية، لكن الفلاحة ورغم استفادتها من مبالغ ضخمة في إطار البرامج التنموية فقد كان أكبر عدد السكان الناشطين في الفلاحة سنة 2004 و2006 حيث قدروا بحوالي 1.6 مليون عامل لكنه انخفض إلى 1.1 مليون عامل سنة 2013، أما في قطاع الصناعة فقد ارتفعت المناصب المشغولة فيه من حوالي 1 مليون نسمة 2004 إلى حوالي 1.5 مليون في 2013 وهو تطور ايجابي، وفيما يتعلق بالخدمات التجارية والإدارية فيجب القول أن الدولة تراهن عليها في مجال التوظيف حيث يساهمان بحوالي 50% من عدد المناصب المشغولة خاصة بين 2007 و2015، إذ يعتبر التوظيف العمومي أهم رافد لطالبي التوظيف في الإدارة، لكن يبقى إشكال يواجه نشاطات الخدمات التجارية والإدارة فبالنسبة للأول تظل العديد منها غير قادرة على خلق القيمة المضافة ومن تم لعب دور في التنمية أما بالنسبة للإدارة فإنه يستوعب العديد من الموظفين بالعقود والموظفين الموقتين وهي ليست وظائف دائمة.

الجدول رقم (03): تطور عدد السكان النشطين حسب القطاعات من سنة 2001 إلى 2015.

النسبة	السكان النشطون	السكان العاملون	في الفلاحة	في الصناعة	في البناء والأشغال العمومية	في الخدمات والإدارة	السكان العاطلون	معدل البطالة
2001	9.074.000	6.494.000	1.328.000	502.000	803.000	2.565.000	2.565.000	27.3
2002	9.303.000	6.890.000	1.438.000	504.000	860.000	2.633.000	2.413.000	25.7
2003	8.779.000	6.696.000	1.413.000	804.000	801.000	3.678.000	2.083.000	23.7
2004	9.471.000	7.799.000	1.617.000	1.061.000	968.000	4.153.000	1.672.000	17.7
2005	9.493.000	8.045.000	1.381.000	1.059.000	1.21.000	4.393.000	1.448.000	15.3
2006	10.110.000	8.869.000	1.610.000	1.263.000	1.258.000	4.738.000	1.241.000	12.3
2007	9.969.000	8.549.000	1.171.000	1.028.000	1.524.000	4.872.000	1.375.000	11.8
2008	10.315.000	9.146.000	1.252.000	1.141.000	1.575.000	5.178.000	1.169.000	11.3
2009	10.544.000	9.472.000	1.242.000	1.194.000	1.718.000	5.318.000	1.072.000	10.2
2010	10.812.000	9.736.000	1.136.000	1.337.000	1.886.000	5.377.000	1.063.000	10.0
2011	10.861.000	9.736.000	1.034.000	1.367.000	1.595.000	5.603.000	1.253.000	10.0
2012	11.423.000	10.170.000	1.120.000	1.335.000	1.663.000	6.160.000	1.253.000	11
2013	11.964.000	10.788.000	1.141.000	1.407.000	1.791.000	6.449.000	1.175.000	9.8
2014	-	-	-	-	-	-	-	10.6
2015	-	-	-	-	-	-	-	11.2

المصدر: وزارة المالية، مديريةية تحصيل المعلومات، 2015.

وبالحديث عن برامج التنمية ومساهمتها في خلق الوظائف الجديدة، ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إحداث مناصب شغل جديدة حيث بلغ عدد المناصب التي أحدثت خلال الفترة 2001-2004 حوالي 775632 منصب عمل منها 296292 مؤقت⁽¹⁾، كما تميزت الفترة من 2005-2009 باستحداث 1.3 مليون منصب شغل⁽²⁾، وقد ساهم برنامج دعم النمو الاقتصادي في استحداث 234510 منصب شغل في الفترة ما بين 2010 ونهاية جوان 2012 منها 124908 مناصب شغل اقتصادية و1940530 تخص جهاز المساعدة للإدماج المهني.

ثانيا- معدلات التضخم:

يعتبر التضخم من أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى ارتفاع نسبي في الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار العالمية فيترتب عليه انخفاض في الصادرات وزيادة الواردات.

الجدول رقم (04): جدول يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة 2001-2015.

2007		2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
3.68		2.31	1.38	3.97	2.58	1.42	4.23	معدل التضخم
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
4.8	2.9	3.25	8.89	4.52	3.91	5.74	4.86	معدل التضخم

المصدر: النشرات الثلاثية الإحصائية لبنك الجزائر 2005-2008-2015.

التضخم في الجزائر ظاهرة تاريخية ملازمة للاقتصاد الجزائري وهو ليس قضية نقدية فقط وإنما هو ظاهرة اقتصادية ناتجة عن عدة ظواهر نقدية وغير نقدية.

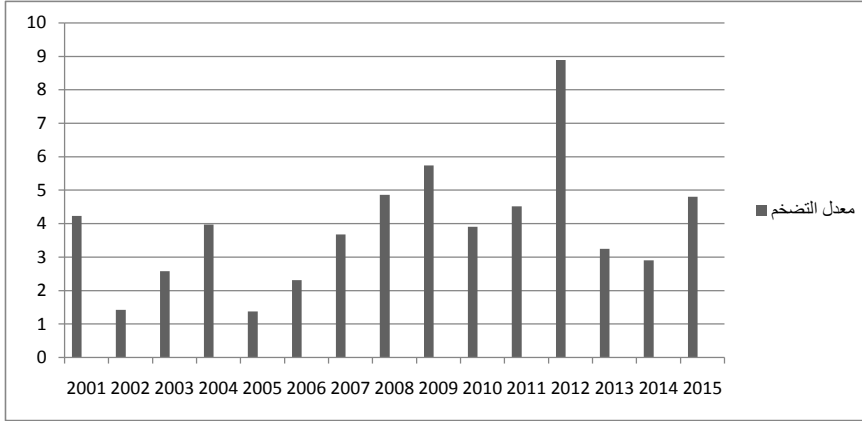
وقد عرف معدل التضخم في الجزائر تذبذبات مستمرة، فبعد انخفاضه إلى 1.42% سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 والتي قدر فيها بـ4.23% عاد للارتفاع سنة 2004 بـ3.97% وبقي يشهد حالة من الإضطرابات أي ما بين الانخفاض والارتفاع إلى غاية 2009 أين حقق معدل مرتفع نوعا ما قدر بـ5.74% ثم سجل أقصى معدل له سنة 2012 بـ8,89% ليعود مرة للانخفاض بشكل ملحوظ سنة

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، 2006، ص09.

(2) الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي، العدد رقم 13، المؤرخة في 2012/10/24، ص04.

2013 أين سجل 3.25 ثم واصل انخفاضه سنة 2014 حيث قدر بـ 2.9% ليعود إلى الارتفاع سنة 2015 حيث قدر بـ 4.8%.

الشكل رقم (04): تطور معدلات التضخم لفترة 2001-2015.



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الجدول السابق.

ومن الأسباب التي جعلت من الاقتصاد الجزائري اقتصاد تضخمي وساهمت في ارتفاع معدلات التضخم ما يلي:

-الفجوة الموجودة بين الطلب والعرض، حيث أن زيادة الطلب تعود إلى ارتفاع عدد السكان ومن ثم ارتفاع المداخل الشيء الذي يدفع بالدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وأما انخفاض العرض فيعود إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛

-تخصص الجزائر في تصدير المحروقات، مما يؤدي إلى دخول كميات كبيرة من العملة الأجنبية تشجع الطلب الداخلي دون أن يكون هناك عرض مكافئ لها؛

-برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تقوم بتشجيع الطلب على حساب العرض وبالتالي زيادة التضخم.

ثالثا-الميزانية العامة:

تتشكل الميزانية العامة من الإيرادات والنفقات المحددة سنويا، بمعنى آخر أم الميزانية هي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها وذلك من أجل تحقيق السياسة التي تهدف إليها.

عرفت الميزانية العامة للجزائر على طول الفترة 2001-2015 تطورات متباينة، فحققت رصيда موجبا طيلة الفترة 2001-2008، بالرغم من ارتفاع حجم الإنفاق العام آنذاك في صيغة برنامجي دعم النمو الاقتصادي والبرنامج التكميلي، فبلغت أعلى مستوى لها سنة 2006 برصيد موجب قدر بـ1186.5 مليار دج، ويعود سبب ايجابية رصيذ الموازنة العامة إلى ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2001-2008 حيث بلغ سنة 2008 سعر البرميل 6451.84 دج، وهو ما يعادل 6 أضعاف قيمته سنة 2001، وهذا الارتفاع أثر وبشكل مباشر على حصيلة الإيرادات البترولية والتي بدورها ساهمت في الرفع من مجموع الإيرادات الكلية، نتيجة العلاقة الطردية التي تجمع ما بين هذه الأخيرة والجبابة البترولية.

خلال السنوات 2007-2008 شهدت الميزانية العامة للدولة لانخفاضات موجبة حيث انخفض رصيذها إلى 571.80 مليار دج سنة 2007 أي حوالي نصف قيمته سنة 2006، ثم عاود الإرتفاع بما قيمته 428.40 مليار دج، ولكنه بقي رصيذا منخفضا إذا ما قورن بالرصيذ المحقق خلال الفترة 2001-2006 ويعود سبب هذا الإنخفاض إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بسبب البرنامج التكميلي لدعم النمو فارتفاع سعر البترول إلى 6451.84 دج للبرميل، ساهم في حدوث انفراج مالي بالجزائر مما دفع بها إلى ضخ المليارات من اجل تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو.

أما فترة 2009-2013 فقد حققت الميزانية العامة عجزا نتج عنه رصيذ سالب قدر بـ758.7 مليار دج، وجاء ذلك نتاجا لإنخفاض أسعار البترول سنتي 2008-2009 بسبب الأزمة المالية العالمية واستمرار الحكومة في ضخ الأموال لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي.

مما سبق يتضح لنا جليا أن مرد الفائض الذي حققته الموازنة العامة بالجزائر خلال الفترة 2001-2008، يعود إلى ارتفاع حصيلة الجبابة البترولية بشكل كبير ومساهمتها في الرفع من حجم الإيرادات العامة، والتي تمكنت من إستيعاب وتغطية الكم الهائل من الإنفاق العام في تلك الفترة.

كما أن سبب حدوث العجز الموازي خلال السنوات 2009-2013 يعود إلى زيادة النفقات العامة بمعدلات عالية وغير متكافئة مع معدلات نمو الإيرادات العامة، والتي عرفت تناقصا في تلك الفترة جراء انخفاض الحصيلة البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول.

الجدول رقم (05): تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية العامة خلال فترة 2001-2015

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات	1489.2	1603.1	1974.3	2223.2	7076.1	3639.5	3679.8	5190.4
النفقات	1321	1550.6	1690.2	1891.8	1958.9	2453	3108.5	4191
الرصيد	168.2	52.5	284.1	331.4	5117.2	1186.5	571.3	999.4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الإيرادات	3676	4392.8	5790.1	6411.2	5940.9	5738.4	5103.1	
النفقات	4246.3	4466.9	5853.6	7169.9	6092.1	7113.6	7724.8	
الرصيد	570.3-	74.1-	63.5-	758.7-	151.2-	1375.2-	2621.7-	

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على الجرائد الرسمية المتضمنة قانون المالية

المطلب الثاني- مؤشرات التوازن الخارجي:

لتحليل وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات ستقوم بدراسة كل من التطورات سعر الصرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو، والدين الخارجي و ثم تعرض وضعية ميزان المدفوعات للجزائر.

أولاً: سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة لتسوية مقياس للقيمة، فاقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الاقتصادية ما يسمى سعر الصرف، وهو الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية.⁽¹⁾

(1) توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، دار صفاء لنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص63.

تبدى التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، إذ أن إلتفاف قيمة العملة المحلية يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وبالمقابل تصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وفي حالة خفض قيمة العملة المحلية يجعل من الصادرات أكثر جاذبية بالنسبة لغير المقيمين وفي المقابل ارتفاع قيمة الواردات بالنسبة للمقيمين، ويظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف والمتمثلة في عرض العملات الأجنبية.

فيما يلي عرض لتطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال فترة الدراسة 2004-2015.

الجدول رقم (06): سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو 2004-2015

السنوات	سعر الصرف الدينار مع الدولار	سعر الصرف الدينار مع الأورو
2004	72.61	98.95
2005	73.38	87.02
2006	71.16	93.75
2007	66.83	98.33
2008	71.18	100.27
2009	72.73	104.78
2010	76.06	103.50
2011	76.06	106.53
2012	78.10	102.95
2013	78.15	105.44
2014	85.56	106.90
2015	100.46	111.44

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2004-2015.

1-1- سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار الأمريكي:

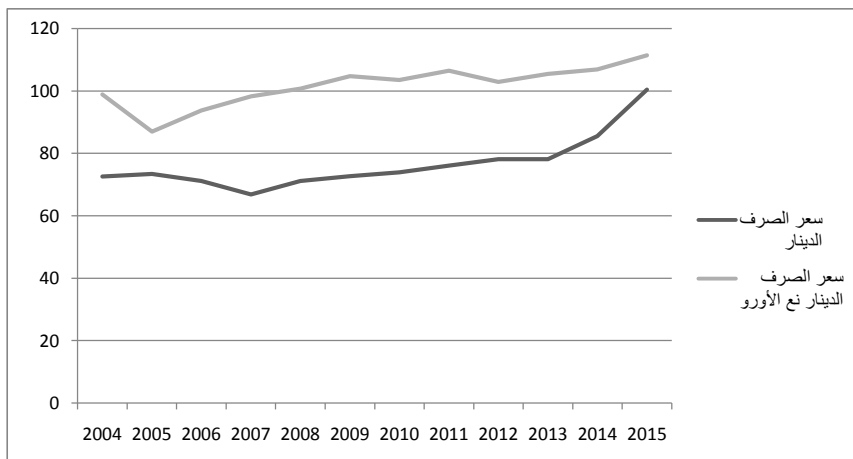
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن سعر الصرف الدينار الجزائري مع الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة عرف تذبذبا طفيف بحيث أنه بعد أن كان هذا الأخير يساوي 72.61 دج مقابل واحد دولار سنة 2004، ارتفع إلى 73.38 سنة 2005، أي ارتفاع قدره 0.77، ليعرف بعد ذلك انخفاض سنة 2006 إلى 71.16، مواصلا انخفاضه سنة 2007 ليصل إلى 66.83 مسجلا بذلك ادني مستوى له خلال فترة

الدراسة، وابتداء من سنة 2008 عاود الإرتفاع سنة 2015 وبذلك سجل أعلى قيمة له خلال نفس الفترة حيث كان سعر صرف واحد دينار جزائري يساوي 100.46.

1-2- سعر صرف الدينار مع الأورو:

إستنادا إلى تقارير بنك الجزائر والنشرات الثلاثية الإحصائية الملخصة في الجدول ، نلاحظ أن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الأورو، قد عرف انخفاض حيث قدر بـ87.02 سنة 2005 لتكون هذه القيمة هي ادني مستوى له خلال فترة الدراسة بعدما كان سنة 2004 يقدر بـ98.95 أي بانخفاض قدره 11.93 دينار جزائري لكن ابتداء من سنة 2006 إلى غاية 2009 عاود الإرتفاع تدريجيا حيث تراوح بين 93.71 و104.78 مع انخفاض بسيط سجل سنة 2010 مقدر بـ1.28 وسجل ارتفاع سنة 2011 حيث أن واحد أورو يساوي 106.53 دينار جزائري وتتراوح بين 102.96 و105.44 و106.90 ونسبة 2012 و2013 و2014 وفي سنة 2015 سجل سعر الصرف أعلى قيمة له حيث أن واحد أورو يساوي 111.44 دينار جزائري.

الشكل رقم (05): سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار والأورو 2004-2015



المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول السابق.

ثانيا: الدين الخارجي

إجمالي الدين الخارجي هو مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والمقابلة لسداد بالعملة الصعبة وهو عبارة عن المبلغ العام والمضمون من قبل الحكومة ، والدين الخاص طويل الأجل غير مضمون، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي والدين قصير الأجل يشتمل على كافة الديون التي يبلغ اجل استحقاقها الأصلي عاما واحد أو لقل، والفوائد المتأخرة على الديون الطويلة الأجل.

نظرا لكون ميزان المدفوعات قد يكون في حالة عجز تلجا الدولة لما يسمى بالدين الخارجي لتغطية هذا العجز في الحساب الجاري، وفي ما يلي جدول يوضح تطور الدين الخارجي للجزائر من

2015-2001

الجدول رقم (07): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دولار.

الدين الخارجي	السنوات
22.76	2001
23.05	2002
23.77	2003
22.43	2004
17.09	2005
5.91	2006
6.13	2007
6.24	2008
7.40	2009
7.25	2010
6.04	2011
5.50	2012
5.23	2013
3.725	2014
3.021	2015

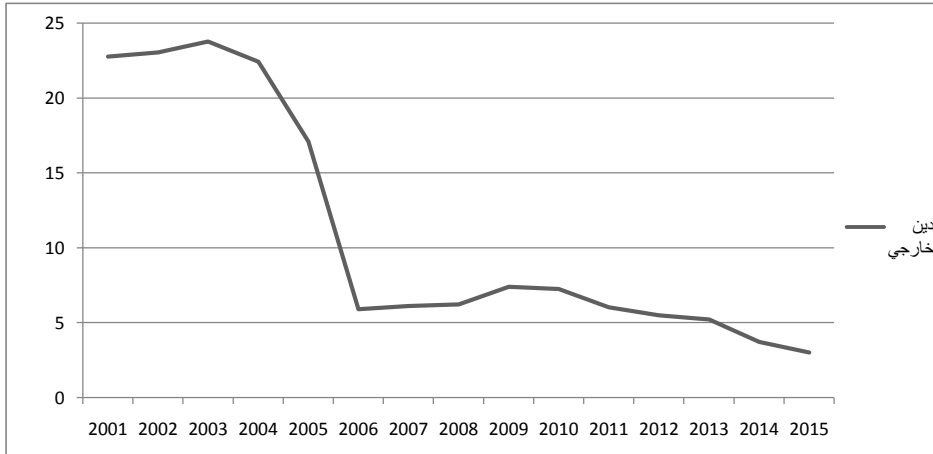
المصدر: منشورات البنك الدولي.

من الجدول السابق ترى أن قيمة الدين الخارجي للجزائر عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة إلا أنه توجد نقطة بارزة، حيث أن قيمة هذا الأخير بلغت سنة 2011 ما قيمته 22.76 مليار دولار لتعرف هذه القيمة إرتفاعا طفيفا سنة 2002 مقدرة بـ0.29 مليار دولار، إستمر هذا التذبذب إلى غاية سنة 2005، وكما ذكرنا أعلاه انه في هذه الفترة (2001-2013) شهد الدين الخارجي نقطة تحول بارزة كانت سنة 2006، حيث انخفضت قيمته انخفاضاً كبيراً لقدر بـ5.91 مليار دولار أي تراجع بـ17.86 مليار دولار.

وذلك ناتج السياسات المالية التي اتبعتها الحكومة وبرامج النهوض بالاقتصاد الوطني، ليستمر في نفس الوتيرة منحصرا بين 5.70 و 5.23 خلال السنوات من 2007 إلى غاية سنة 2013، ثم زاد انخفاضا أكثر سنة 2014 و 2015.

الشكل رقم (06) : تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول السابق.

ثالثا: ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2014)

يمتاز ميزان المدفوعات الجزائري بجملة من النقائص والإختلالات منها ما هو موروث عن بقايا الإستعمار المتمثل في اقتصاد هش وبنية تحتية مهتمة ومنها ما هو سياسي بتأثره بالوضع غير المستقر وخاصة ما يعرف بالعمالة السوادء وبالتالي فإن ميزان المدفوعات الجزائري لا يختلف في هيكله عن باقي موازين المدفوعات في الدول الأخرى إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر.

ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى تحليل وضعية كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان رأس المال، ومن ثم نستخلص الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

3-1-دراسة وتحليل وضعية الميزان التجاري:

إن وضعية هذا الميزان المتكون أساسا من الميزان التجاري، الميزان الخدمي، ميزان العوائد وميزان التحويلات من جانب واحد نكتشفها من خلال عرض تطور هاته الأرصدة مجتمعة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): تطور الواردات والإنفاق العام الجزائري للفترة 2001-2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	ميزان الخدمات	ميزان العوائد	تحويلات من جانب واحد	رصيد الميزان الجاري
2000	12.3	1.45-	2.71-	0.79	8.93
2001	9.61	1.53-	1.69-	0.67	7.06
2002	6.7	1.18-	2.23-	1.07	4.37
2003	11.14	1.35-	2.70-	1.75	8.84
2004	14.27	2.01-	3.60-	2.46	11.12
2005	26.47	2.27-	5.08-	2.06	21.18
2006	34.06	2.20-	4.25-	1.61	28.95
2007	34.24	4.09-	1.83-	2.22	30.54
2008	40.52	7.59-	1.34-	2.78	34.45
2009	7.78	8.70-	1.32-	2.63	0.4
2010	18.20	8.33-	0.37-	2.65	12.16
2011	25.96	8.80-	2.04-	2.65	17.77
2012	20.17	7-	3.91-	3.16	12.41
2013	9.73	7-	4.52-	2.76	1.00
2014	0.33	8.16-	4.88-	3.28	9.43-

المصدر: بنك الجزائر

-Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Séries rétrospectives hors série, jun2012, pp87-88.

-Banque d'Algérie, eu Évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2014, juillet 2015, p :48.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بان رصيد الميزان التجاري عرف فائضا متذبذبا ما بين سنتي 2003-2000، إلا أنه وإبتداءا من سنة 2004، شهد الحساب الجاري زيادة تصاعدية إلى غاية سنة 2011، ما عدا سنة 2009، أين سجل انخفاضاً من 34.45 مليار دولار سنة 2008 إلى 0.4 مليار دولار في سنة 2009، هذا بسبب التراجع الكبير للميزان التجاري الذي انخفض إلى 7.78 مليار دولار

يعد أن كان 40.52 مليار دولار سنة 2008، سببه انخفاض صادرات انخفاض صادرات المحروقات نتيجة الأزمة المالية العالمية، أين وصل سعر البرميل من البترول إلى 62.36 دولار، ليعود هذا الرصيد ويسجل بعد ذلك إنخفاضا سنة 2012، قدر بـ12.30 مليار دولار بسبب انخفاض الإيرادات البترولية من جهة وارتفاع الواردات من جهة أخرى، كما سجل الميزان الجاري أرصدة ضعيفة في السنتين الأخيرتين بقيمة 1.00 مليار دولار سنة 2013، ليستقر سنة 2014، بتحقيق عجز قدر بـ9.44 مليار دولار نتيجة لانخفاض المسجل في الميزان التجاري الذي لم يسبق له وانخفض إلى 0.33 مليار دولار طيلة فترة الدراسة وكذلك نتيجة للعجز المسجل في ميزان الخدمات والعوائد وعجز ميزان التحويلات عن تغطية الميزان الجاري على الرغم من تحقيقه أعلى قيمة له خلال هذه السنة نظرا لتحسن أداء الخدمات المصرفية والبريدية إلى جانب ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد بسبب دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور.

3-2-دراسة وتحليل وضعية ميزان رأس المال:

إن الدولة قامت باتخاذ العديد من الإجراءات في شأن تحسين وضعية رصيد هذا الميزان الذي يعتبر الجزء الثاني من الميزان الكلي، خاصة من جانب جلب رأس المال الأجنبي وتقليص قيمة القروض قصيرة الأجل ومن أجل الكشف عن نتائج هذا الإجراء على مستوى ميزان المدفوعات نقوم بعرض تطور هذا الأخير من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور ميزان رأس المال للفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الإستثمار الأجنبي المباشر	رأس المال الرسمي الصافي	قروض قصيرة الأجل + السهو والخطأ	رصيد ميزان رأس المال
2000	0.42	1.92-	0.18	1.36-
2001	1.18	1.99-	0.06	0.87-
2002	0.97	1.32-	0.36-	0.71-
2003	0.62	1.38-	0.61-	1.37-
2004	0.62	2.23-	0.62-	1.87-
2005	1.06	3.05-	2.25-	4.24-
2006	1.76	11.89-	1.08-	11.22-
2007	1.37	0.77-	1.59-	0.99-
2008	3.33	0.43-	0.64	2.54
2009	2.54	1.52	0.60-	3.46
2010	3.47	0.44	0.49-	3.42
2011	2.04	1.08-	0.60-	2.37
2012	1.54	0.59-	1.31-	0.36-
2013	1.96	0.38-	2.44-	0.86-
2014	1.53	0.52	1.50	3.55

المصدر: بنك الجزائر

-Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Séries rétrospectives nous série, jun2012, pp87-88.

-Banque d'Algérie, eu Évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2014, juillet 2015, p :48.

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (09) أن رصيد ميزان رأس المال عرف تذبذبا مستمرا خلال فترة الدراسة (2000-2014) حيث لم يحقق نتائج ايجابية بل إتسمت حركته بالعجز المستمر منذ سنة 2000 والى غاية 2007، أين كان اكبر عجز له سنة 2006، برصيد 11.22 مليار دولار ويرجع ذلك إلى العجز المسجل في حساب رأس المال الرسمي الصافي سببه قيام السلطات

الجزائرية بتسديد قسط كبير من ديونها الخارجية بطريقة الدفع المسبق وعزمها على تخفيض نسبة القروض المتأتية من الخارج مستغلة بذلك إرتفاع أسعار المحروقات كما يعود هذا العجز أيضا إلى استمرار الجزائر في تسديد قسط اكبر من الواردات نقدا، فكان من المكاسب التي حققتها هذه الإستراتيجية إنخفاض العجز في ميزان رأس المال سنة 2007 إلى 0.99 مليار دولار.

أما من خلال الفترة 2008-2014، فقد شهد رصيد الميزان قفزة نوعية حيث حققت قيم موجبة باستثناء سنتي 2012-2013 ليسجل ولأول مرة فائضا سنة 2008 بلغ 2.54 مليار دولار، قبل أن يعود ويحقق عجزا من جديد سنة 2012-2013 قدره 0.36-0.86 مليار دولار بسبب تراجع قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر وكذا ارتفاع قيمة القروض المسددة مع انخفاض تلك المتأتية من الخارج، ليسجل هذا الميزان أكبر قيمة له طول فترة الدراسة في سنة 2014، ما قيمته 3.55 مليار دولار بسبب ارتفاع القروض المتأتية من الخارج، التي بلغت أقصاها بقيمة 1.5 مليار دولار، على الرغم من إنخفاض قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع السنة السابقة هذا التراجع أسعار المحروقات في السوق العالمية بما أن وجهة الإستثمار كانت تتركز أساسا على قطاع المحروقات.

ويعود هذا التذبذب في السنوات الأخيرة إلى التذبذبات الحاصلة في توافد الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر بسبب القوانين الجديدة والبيروقراطية التي فرضتها الجزائر عليها مثال ذلك سن قانون يقضي بالزامية الشراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية على الأقل 51% بالإضافة إلى عبئ المديونية الخارجية وارتفاع نسبة خدمة الديون حيث ساهمت هذه الأخيرة في خروج حجم كبير من رأس المال نحو الخارج.

المبحث الثاني - العوامل المتحركة في تطور الصادرات والواردات:**المطلب الأول: العوامل المتحركة في حركة الصادرات 2001-2015م**

تعد الصادرات الجانب الموجب في مكونات الميزان التجاري فهي تمثل دخول للعملة الصعبة وتتأثر الصادرات بمجموعة من العوامل تنقسم إلى ما يلي:

أولاً: تأثير سعر المحروقات على حركة الصادرات 2001-2015

تعتمد الجزائر على البترول بنسبة كبيرة في سياستها التصديرية وتجميع مدخراتها من العملة الصعبة، حيث يصل إجمالي عائداتها من البترول إلى حدود 97% من إجمالي الصادرات، هذا يجعلنا نعتبر أن سعر البترول من أهم العوامل المتحركة في الصادرات الجزائرية إلى الخارج، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (10): تطور الصادرات الجزائرية وسعر اتمحروقات في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

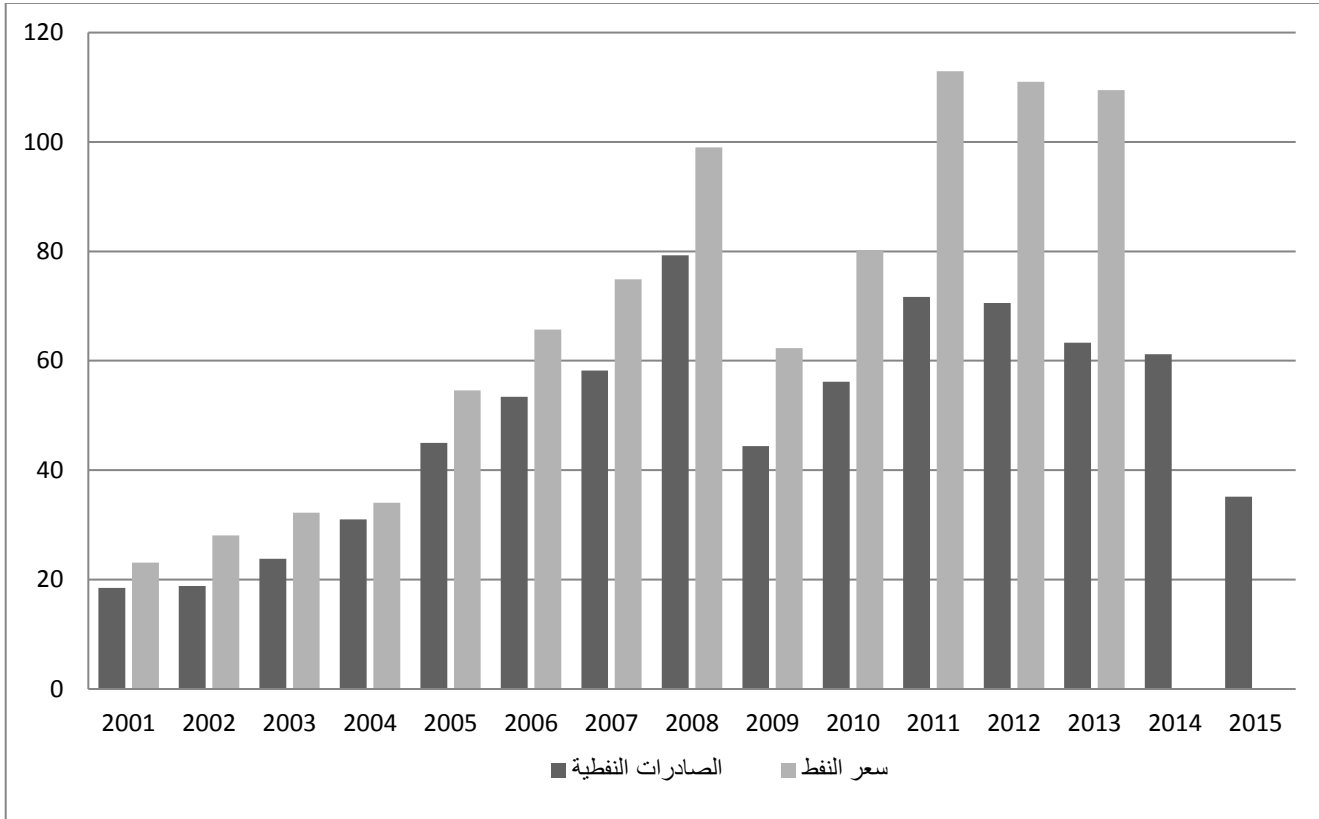
السنوات	الصادرات المحروقات		الصادرات غير المحروقات		الصادرات الإجمالية		سعر المحروقات	كمية صادرات البترول الخام مليون برميلا
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
2001	96.60	18.484	3.40	0.684	100	19.132	23.12	-
2002	96.20	18.820	3.80	0.734	100	19.554	28.10	-
2003	97.20	23.800	2.80	0.664	100	24.464	32.23	-
2004	97.50	30.980	2.50	0.788	100	31.775	34.07	326.0
2005	97.80	44.989	2.20	1.012	100	46.001	54.6	354.2
2006	97.80	53.433	2.20	1.180	100	54.613	65.7	345.3
2007	97.80	58.206	2.20	1.312	100	59.518	74.9	339.6
2008	97.50	79.298	2.50	1.940	100	81.238	99	307.5
2009	97.60	44.411	2.40	1.066	100	45.477	62.3	272.8
2010	97.30	56.143	2.70	1.619	100	57.762	80.2	258.7
2011	97.10	71.662	2.90	2.140	100	73.802	112.92	254.6
2012	97.18	70.571	3.82	2.048	100	72.619	111	250.4
2013	96.70	63.326	3.30	2.161	100	66.356	109.5	222.2
2014	95.41	61.172	4.59	2.810	100	65.231		183.432
2015	94.15	35.138	5.85	2.057	100	40.223		100.377

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر منذ 2001 حتى 2015.

يرتكز هيكل الصادرات في الجزائر على سلعة واحدة تتمثل في المحروقات حيث أن الصادرات غير النفطية لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي صادرات حيث يتذبذب ما بين 0.5 و 3.00 مليار دولار ولم تصل حدود 2.80 مليار دولار سوى في ثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة ما يمثل 2% إلى 3% من إجمالي الصادرات، فمنذ مطلع 2001 عرفت الصادرات النفطية ارتفاعا مستمرا ومتزايدا بسبب ارتفاع أسعارها في السوق الدولية، لتصل لأعلى قيمة وصلت إليها خلال العشرية بـ 79 مليار دولار سنة 2008، وفي السنة 2015 أعلى معدل انخفاض بـ 44% تزامن هذا الانخفاض مع تداعيات الأزمة العالمية، حيث

كان أثر الأزمة على الدول المصدرة للنفط كالجزائر في انخفاض الطلب على النفط من طرف الدول المستوردة له لتأثرها بالأزمة وتباعا لسياسة انكماشية أثرت على احتياجاتها من الطاقة.

الشكل رقم (07): منحنى يوضح تغير قيمة الصادرات المحروقات الجزائرية وسعرها ما بين 2001-2015



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

إن الشكل أعلاه يوضح مدى مرونة قيمة الصادرات بالنسبة لسعرها فالشكل البياني أعلاه يتماثلان في أغلب فترات الدراسة تؤكد وجود علاقة طردية بين سعر النفط وقيمة الصادرات منه، ومنه يمكن التأكيد على أن إجمالي الصادرات خاصة ، وميزان التجاري عامة يتحدد بشعر النفط في السوق العالمية، ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الوطني وارتباط قيمة صادراته بأسعار البترول الذي يعرف نسبة مخاطرة كبير، حيث لا يمكن التنبؤ بسلوكياته والهزات المفاجأة التي يمكن التعرض إليها، وهناك مخاوف وهواجس تطلقها تقديرات الوكالة الدولية للطاقة تقيد بنضوب مصادر النفط بالجزائر خلال ستة عشرة عاما، ويشير تقرير رسالة الحكومة أن هذا النضوب مرشح للحدوث خلال فترة تمتد بين 25 و30 عاما ما يستدعي البحث عن حلول جديدة وخطط بديلة لتمويل النشاط الاقتصادي وضمان استمراريته.

ثانيا: أثر سعر صرف الدولار الأمريكي على حركة الصادرات

سنحاول من خلال الجدول أسفله أن نحلل واقع تأثير تغيرات سعر صرف الدولار على حجم وحركة الصادرات الجزائرية، وهذا اعتمادا على أهم المحطات التي مر بها كلا المتغيرين خلال الفترة 2001-2015.

الجدول رقم (11): تغيرات سعر الصرف وإجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001-2015

الوحدة: مليار دولار

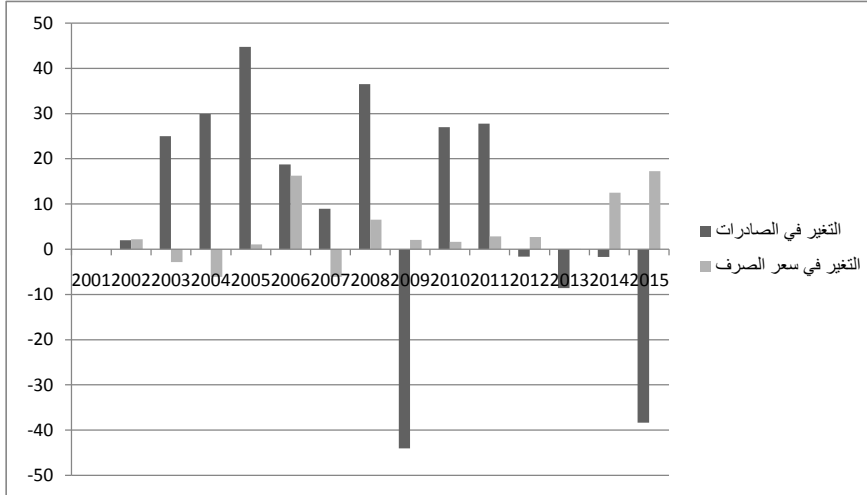
سعر الصرف		الصادرات الإجمالية		السنوات
التغير في سعر الصرف	القيمة	التغير في الصادرات	القيمة	
-	77.11	-	19.132	2001
3.229	79.60	2.00	19.554	2002
2.83-	77.34	25.01	24.464	2003
6.11-	72.61	29.88	31.775	2004
1.04	73.37	44.77	46.001	2005
16.26	71.15	18.72	54.613	2006
6.08-	66.82	8.98	59.518	2007
6.52	71.18	36.49	81.238	2008
2.07	72.73	44.02-	45.477	2009
1.66	73.94	27.01	57.762	2010
2.85	76.05	27.76	73.802	2011
2.69	76.10	1.603-	72.619	2012
0.06	78.15	8.624-	66.356	2013
12.48	87.9039	1.695-	65.231	2014
17.258	103.07475	38.338-	40.223	2015

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر منذ 2001-2016.

من الجدول أعلاه نلاحظ عدم وجود تناسب بين التغير في قيمة الصادرات وسعر الصرف الدولار خاصة سنة 2005، 2008، 2009 فتغير في سعر الصرف يقابله تغير كبير في قيمة الصادرات

بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية كما هو واضح سنة 2009، فارتفاع سعر الصرف بـ 2.07% قابله انخفاض كبير في قيمة الصادرات بنسبة 44.02%.

الشكل رقم (08): منحنى بياني لتغيرات قيمة الصادرات وسعر الصرف 2001-2015.



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

وحسب النظرية الاقتصادية فإن انخفاض قيمة العملة المحلية لبلد ما سوف يؤدي إلى ارتفاع صادراتها، وارتفاعها يؤدي إلى انخفاض صادراتها، وما يلاحظ هنا أن الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري لا تؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية والتي يهيمن عليها قطاع واحد وهي المنتجات الطاقوية، فعند التدقيق في معطيات الجدول يمكن ملاحظة ذلك جليا حيث عرفت سنوات 2002، 2005، 2006، 2010، 2008، 2011 مرونة موجبة للصادرات.

وبتغير قيمة الصادرات عند تغير سعر الصرف بالإرتفاع بنسب متفاوتة ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، لكن في باقي السنوات كانت حركة الصادرات تسير عكس تغيرات سعر الصرف فمثلا في سنة 2003 و2004 انخفض سعر الصرف (ارتفاع قيمة الدينار الجزائري) بنسبة 2.26% و 4.73% على التوالي قبلها ارتفاع في قيمة الصادرات من 19.554 مليار دولار سنة 2002 إلى 24.464 مليار دولار سنة 2003 ثم 31.775 مليار دولار سنة 2004، ومن جهة أخرى عرفت سنوات 2009، 2012،

2013، 2014، 2015 انخفاضاً في قيمة الصادرات مقابل ارتفاع في سعر الصرف، وهذا ما لا يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

ونستخلص من خلال كل هذا انه لا يمكن القول بأن هناك علاقة واضحة بين التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري مع الدولار وقيمة الصادرات، وحتى إن وجدت فإنها تكون ظرفية، وذلك يعود إلى طبيعة الصادرات الجزائرية أحادية الإتجاه والتي تقوم على المنتجات الطاقوية والتي لا تستجيب إلى التغير في سعر الصرف.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في حركة الواردات للفترة 2001-2014

تعتبر الواردات وسيلة لتغطية العجز في تلبية الطلب المحلي سواء كان عام أو خاص، وقد تكون هذه الواردات ذات طبيعة استهلاكية أو استثمارية، وفي كل الأحوال تمثل الواردات الجانب السالب في ميزان المدفوعات، وتتأثر هذه الأخيرة بعوامل كثيرة ناتجة عن تطور حجم الطلب المحلي، والسياسة المتبعة من طرف الدولة.

أولاً: تأثير الإنفاق العام في حركة الواردات 2001-2014

عرف مطلع سنة 2000 بروز مؤشرات ايجابية للإقتصاد الجزائري عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار أي ارتفاع بنسبة 59% مقارنة سنة 1999، وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999، وقد سمح هذا الإخراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل إلى تحول الجزائر إلى إتباع سياسة إقتصادية جديدة تركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، خاصة وان كل المؤشرات كانت تحوي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل على المدى المتوسط، وكان ناتجاً للتوجه إلى إتباع سياسة إنفاق عام توسعية لقرار كل من "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001، 2004 و"البرنامج التكميلي لدعم النمو" خلال الفترة 2005-2009 وفترة 2010-2014.

ولوضع كل هذه المشاريع الاقتصادية على أرض الواقع عن طريق الإنفاق العام، اتبعت الجزائر سياسة إستيرادية مرتكزة على المواد النصف المصنعة والمواد الغذائية، لتوفير مستلزمات النهوض

بالاقتصاد الوطني، في المقابل ترشيد الإستهلاك ومحاولة كبح النمو المفرط في استيراد المواد الإستهلاكية والغذائية التي كانت تمثل اكبر نسبة في إجمالي الواردات الجزائرية.

وفي الجدول الموالي ستظهر تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة (2001-2014)، ومدى تأثير التوسع في الإنفاق العام للدولة على حجم الواردات خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(12): تطور الواردات والإنفاق العام الجزائري للفترة 2001-2014

الوحدة: دولار

توزيع الواردات									إجمالي الموارد	السنوات
مواد أخرى	مدفوعات مهمة ومعادة التشغيل	السلع الإستهلاكية	العتاد الورشات	العتاد الفلاحي	منتجات نصف مصنعة	المواد الأولية	الطاقة	المواد الغذائية		
-	-	1.400	3.293	0.0154	1.747	0.445	0.097	2.346	9.482	2001
-	0.696	0.649	4.146	0.0139	2.168	0.490	0.132	2.572	10.992	2002
-	0.716	1.984	4.654	0.0121	2.683	0.607	0.041	2.516	13.322	2003
-	0.808	2.610	6.681	0.0157	3.422	0.733	0.158	3.385	17.954	2004
-	0.711	2.922	7.950	0.0150	3.845	0.706	0.199	3.374	19.857	2005
-	0.515	2.830	8.015	0.090	4.636	0.792	0.203	3.572	20.681	2006
-	0.420	3.546	9.361	0.137	6.678	1.245	0.305	4.656	26.348	2007
-	0.536	6.172	6.172	0.164	9.802	1.318	0.60	7.397	37.993	2008
-	0.462	5.868	5.868	0.219	9.557	1.128	0.516	5.512	37.403	2009
-	0.832	4.119	16.200	0.321	9.494	1.325	0.898	5.696	38.885	2010
1.966	0.518	6.890	15.091	0.364	10.047	1.676	1.094	9.261	46.927	2011
3.682	0.519	0.9635	13.558	0.310	9.994	1.729	4.659	8.483	51.569	2012
2.686	0.523	10.539	15.233	0.477	10.642	1.732	4.139	9.013	54.984	2013
2.998	0.651	0.9894	18.115	0.629	12.301	1.812	2.720	10.550	59.670	2014

ثانيا: تأثير سعر الصرف على حركة الواردات 2001-2004

تفسر النظريات الاقتصادية العلاقة بين سعر صرف وحركة الواردات الداخلة بعلاقة طردية حيث أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات إنخفاض قيمتها والعكس في حالة انخفاض قيمة العملة، ومن الجدول الموالي سنحاول اختبار مدى تطابق واقع تطور الواردات الجزائرية في مقابل تطور سعر الصرف مع هذه النظريات.

الجدول (13): تطور سعر الصرف وإجمالي الواردات الجزائرية 2001-2014

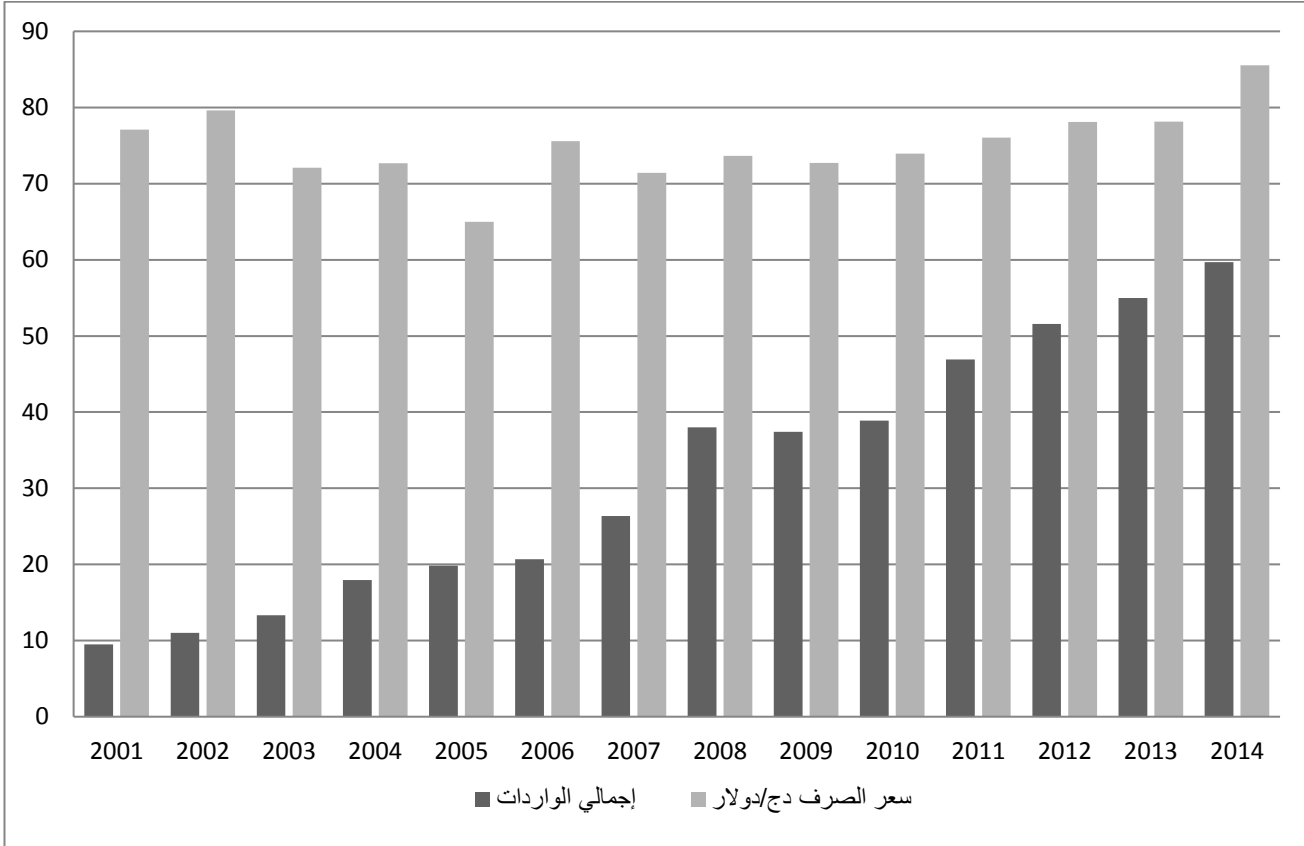
السنوات	إجمالي الواردات	تغيرات الواردات %	سعر الصرف دج/دولار	تغير سعر الصرف %
2001	9.482	-	77.11	-
2002	10992	15.92	79.60	3.22
2003	13.322	21.19	72.08	-9.45
2004	17.954	34.76	72.66	0.80
2005	19.857	10.59	65.00	-10.54
2006	20.681	4.14	75.57	16.26
2007	26.348	27.40	71.43	-5.48
2008	37.993	41.15	73.66	3.12
2009	37.403	-1.55	72.73	1.26
2010	38.885	3.96	73.94	1.66
2011	46.927	20.68	76.05	2.77
2012	51.569	9.89	78.10	2.70
2013	54.984	6.62	78.15	0.06
2014	59.670	8.52	85.56	9.48

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2001-2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن تغير الواردات بالنسبة لسعر الصرف كانت النتائج غير واضحة، فإنخفاض سعر صرف الدينار يمكن أن يتبعه ارتفاع أو انخفاض في قيمة الواردات، نلاحظ سنة 2002 انخفاض في قيمة الدينار أما سنة 2003 نلاحظ ارتفاع في قيمة الدينار في المقابل ارتفاع في الواردات، حيث عرفت سنوات 2004 2008 انخفاض بسيط في الدينار قابله ارتفاع شديد في قيمة الواردات، أما 2007 ارتفاع قيمة الدينار بـ 5.48% مقابل الدولار عرفت قيمة الواردات ارتفاع بنسبة 27.40%، نلاحظ

سنة 2009 التي تبين نجاح سياسة تقليل حجم الواردات نوعا ما ولو بنسبة قليلة، فانخفاض قيمة الدينار بـ1.26% كان متبوعا بانخفاض في قيمة الواردات بنسبة 1.55%، يواصل انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار السنوات 2010، 2011، 2012، 2013.

الشكل رقم (09): منحنى تغير الواردات وسعر الصرف في الفترة 2002-2014.



المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

ثالثا: تأثير سعر صرف الدولار مع اليورو على قيمة الواردات الجزائرية

يمكن تلخيص التجارة الخارجية الجزائرية في أنها تعتمد على عائدات البترول بنسبة 97% من قيمة صادراتها والمقيم بالدولار لتغطية وارداتها التي تغلب عليها السلع المقيمة باليورو، حيث ارتفاع قيمة الدولار في مقابل اليورو يعود على الجزائر بالإيجاب بتسجيل معدل تغطية مريح، وفائض في ميزان التجاري، والعكس في حالة ارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار، ومن هنا تتضح أهمية دراسة تأثير سعر الصرف الدولار مع اليورو على قيمة الواردات الجزائرية ولذلك نستعين بالجدول التالي الذي يلخص لنا هذا التأثير.

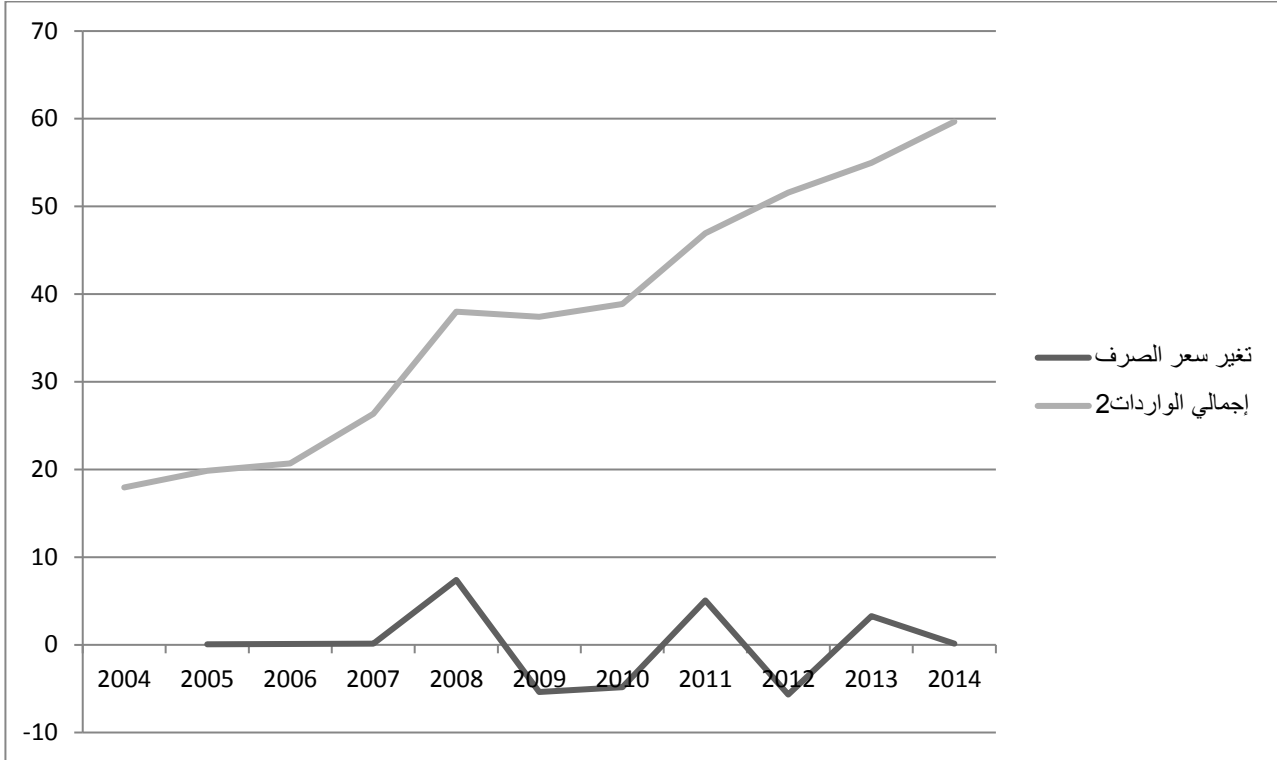
الجدول رقم (14): تغير سعر الصرف الأورو -دولار وإجمالي الواردات خلال الفترة 2004-2014

السنوات	إجمالي الواردات	تغير الواردات %	سعر الصرف الأورو/ دولار	تغير سعر الصرف %
2004	17.954	-	1.2438	-
2005	19.857	10.60	1.2449	0.08
2006	20.681	4.15	1.2563	0.09
2007	26.346	27.23	1.3711	9.13
2008	37.993	44.19	1.4726	7.40
2009	37.403	1.55-	1.3935	5.37-
2010	38.885	3.96	1.3261	4.83-
2011	46.927	20.68	1.3931	5.05
2012	51.569	9.89	1.2859	5.67-
2013	54.984	6.62	1.3281	3.28
2014	59.670	8.52	1.3297	0.12

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر منذ 2008-2016.

إنطلاقا من النظرية الاقتصادية فمن المنتظر أن تكون هناك علاقة طردية سعر الصرف اليورو -
الدولار وقيمة الواردات الجزائرية، حيث أن انخفاض قيمة الدولار بالنسبة لليورو سيزيد من تكلفة الواردات
ومن المنطقي أن يقابل هذا الواقع انخفاضا في حجمها للبقاء على نفس التوازن، لكن حسب معطيات الجدول
أعلاه فإن انخفاض قيمة الدولار من سنة 2004 إلى سنة 2008 في المقابل اليورو قابله ارتفاع في قيمة
الواردات الجزائرية وخاصة سنتي 2004-2005 حيث أن التغير البسيط في سعر الصرف بـ0.08%
و0.09% على التوالي، وهذا ما كان أيضا سنة 2008 حيث ارتفعت قيمة الواردات بمعدل 44.19% مقارنة
بسنة 2007 حيث قابله انخفاض للدولار مقابل الأورو بمعدل 7.4%، حيث انخفضت قيمة الواردات سنة
2009 بمعدل 1.55% في المقابل تحسن في قيمة الدولار بمعدل 5.37، لكن لم تستمر الحالة الطبيعية رغم
تسجيل الدولار لتحسن لسنة الثانية (2010) بمعدل 4.83% إلا أن قيمة الواردات عرفت ارتفاع بمعدل
3.96%، لتعرف السنوات 2011، 2012 و2013 و2014 ارتفاع مستمرا في قيمة الواردات لتصل
54.984 مليار دولار سنة 2013 و59.670 مليار دولار سنة 2014.

الشكل رقم (10): منحنى تغيير سعر صرف اليورو والدولار الأمريكي وإجمالي الواردات 2004-2014



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

المبحث الثالث: آليات مقترحة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات

إن تراكم العجز في ميزان المدفوعات الجزائري كان له تأثير سلبي على قيمة احتياطي الصرف للجزائر والذي يعد أداة رئيسية وهامة لدى الدولة لمواجهة أية صدمات محتملة. وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب على صانعي السياسات الاقتصادية في الجزائر العمل على إتباع عدد الإجراءات التي من شأنها معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بما يساهم في إعطاء تنافسية أكبر للاقتصاد الجزائري وما ينعكس جراء ذلك من آثار إيجابية على تراكم احتياطي الصرف ووضعية مؤشرات النمو والعمالة في الاقتصاد المحلي.

المطلب الأول: آليات تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات

إعتمدت الجزائر عدة إجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات بدعم الورشات الصغيرة والمتوسطة وتأمين وضمان الصادرات، وتمويل الصادرات الإجراءات الجمركية، الإطار الضريبي والجبائي.

أولاً: تدعيم دور الورشات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

يتجسد هذا الدور من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تعبئة المدخرات الوطنية لصالح المشاريع الإستثمارية المحلية ودعم القيمة المضافة وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات إذ تساهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديد من الدول النامية، وقد أثبتت تجارب هاته الدول التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، باعتبار تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مع الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

وتبقى زيادة الصادرات السلعية الصناعية بشكل خاص لا غنى عنه لتعزيز الدخل القومي والأمن العربي لأن دخل البترول لن يستمر طويلا من منظور استراتيجي، كما أن الدول المستهلكة للطاقة مستمرة في دراسات لتحديد انسب بدائل لتوليد الطاقة بخلاف البترول والغاز، وهذا فضلا عن أهدافها واستراتيجياتها المستمرة لحفظ أسعار البترول وصعوبة مهمة منظمة الأوبك في منع انخفاض سعر البترول أو دعمها في مثل هذه الظروف، زد على ذلك ما تعرضه دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من ضريبة على وارداتها من البترول تحت مسميات مثل الطاقة وضريبة الكربون هذا إلى جانب مشكلات الصادرات الزراعية العربية من حيث اتهامها باستخدام المبيدات وانخفاض جودة الفرز والترتيب والتعبئة والتغليف فضلا عن اتهامها بتشغيل الأطفال، حيث تعاني مجمل الاقتصاديات العربية من غلبة الواردات على الصادرات خارج المحروقات ومن عجز نسبي في الميزان التجاري حيث تقدر التجارة البنية العربية 8% وبالتالي لا بد من منهج متكامل بتنمية الصادرات العربية والجزائرية خصوصا وترتكز على:

-السياسات الحكومية: تخص التنسيق بين المصالح، تعزيز الدعم السياسي، زيادة الحوافز الإستثمارية، إبرام الإتفاقيات الدولية، تشجيع القطاع الخاص، تكليف مكاتب التمثيل التجاري.

-الإدارة في شركاتنا: تتطلب تدعيم التوجه التسويقي، زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير، الجودة الشاملة، إعتداد مدخل تقييم السوق، التدريب والتكوين.

-تدعيم غرف التجارة والصناعة: عن طريق إنشاء لجان أو عرف مشتركة بين رجال الأعمال المحليين والأجانب بالتنسيق مع الجهود والاتصالات الدبلوماسية.⁽¹⁾

ثانيا-تدعيم جانب تأمين ضمان الصادرات:

بعدما كانت عملية التأمين تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة ثم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية، إضافة للمشاركة في المعارض واكتشاف أسواق جديدة. ورغم ذلك لا يزال هذا الجانب يعاني من عدم مواكبة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية وهو ما يخلق نوعا من عدم اليقين والتخوف من المخاطرة لدى العديد من المستثمرين.

ومن هذا المنطلق فإنه السلطات مطالبة بتطوير نظام التأمين على الصادرات بما يعطي ضمانا وثقة وحافز أكبر للمستثمرين لتطوير أنشطتهم التصديرية خصوصا في ظل مناخ التجارة الدولية الحالي الذي يتميز بالكثير من المخاطر سواء كانت اقتصادية أو سياسية.

ثالثا-تطوير جانب تمويل الصادرات:

يعتبر جانب التمويل من أهم العوامل الرئيسية الداعمة لتطور النشاط الاقتصادي ومن ثم للعملية التحول نحو التصدير، خصوصا لما تتطلبه هذه الأخيرة من قدرات تمويلية كبيرة قصد مواكبة التطورات العالمية في مجالات التسويق، التوزيع والإنتاج وغيرها من الجوانب. ويكون ذلك من خلال:

-تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير لإستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

(1) حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص63، 64.

-تم إنشاء الصندوق الخاص لتنمية الصادرات FSPE، بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية، وتفعيل أكثر لدور هذا الصندوق صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 26 مارس 2000 عدة شروط الإستفادة من مساعدة شروط الدولة إنطلاقا من هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال والضرائب المباشرة.

رابعاً- عصنة الإجراءات الجمركية:

إن للنظام الجمركي دور مهم وفعال من حيث المساهمة في تأثير على الصادرات وتنشيطها، وللمزيد من ترقية الصادرات واستقطاب الصادرات وتنشيطها، وللمزيد من ترقية الصادرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي المهام الجمركية يجب أن تستجيب للأفاق الاقتصادية وأما وظائف النظام الجمركي فهي:
-وظيفة التخزين، وظيفة الإستعمال، وظيفة التمويل.

أما أنواع الأنظمة الجمركية المعتمدة في الجزائر هي: نظام التصدير النهائي ونظام التصدير المؤقت.

خامساً-الإطار الضريبي والجبائي:

يتم منح التخفيضات الضريبية على دخول السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي تمنح السلع هذه المؤسسة بالميزة التنافسية في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني- إجراءات الحد من تزايد الواردات:

يمكن لصانعي السياسات في الجزائر الحد من تزايد الواردات الذي يتسبب في تراكم عجز ميزان المدفوعات وتآكل احتياطي الصرف من خلال الإجراءات التالية:

أولاً- تطبيق نظام حصص الاستيراد:

يعتبر نظام حصص الاستيراد من أهم التوجيهات التي تساهم في التحكم في الواردات باعتباره يمس مباشرة كمية السلع المستوردة والتي تحدد عند مستوى معين، وتتولى ذلك الجهات المسؤولة في الدولة بناء على عديد المؤشرات سواء ما تعلق بتطورات الأسعار في السوق الدولية، مقدرة الدولة المالية من حيث العملة الصعبة وتطورات الجهاز الإنتاجي المحلي.

إن المتتبع لتطور الواردات الجزائرية منذ بداية الألفية يلاحظ كيف أنها عرفت تطورا غير مسبوق سواء من حيث الأحجام أو من حيث النوعية، وذلك يعود بالأساس إلى غياب أية رقابة من طرف الدولة وهو ما خلف توجه العديد من الجهات لاستيراد سلع من الخارج تعتبر من الكماليات الزائدة عن الحاجة أو تعتبر سلع ذات جودة أقل مقارنة بالسلع المحلية، وهو ما يعني خسارة الدولة لإحتياطي صرف معتبر مقابل سلع لا تشيف أية قيمة مضافة في الاقتصاد المحلي.

إن تطبيق الجزائر لنظام حصص الإستيراد من شأنه ترشيد عملية الإستيراد وجعلها مقتصرة فقط على السلع ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني والتي تعتبر ضرورية في عملية الاستثمار والإنتاج، سواء بصفة مباشرة في شكل تجهيزات صناعية أو مواد نصف مصنعة أو بطريقة غير مباشرة من خلال سلع تساهم في نقل التكنولوجيا وتطور المعرفة ومن ثم التأثير إيجابا على تطور رأس المال البشري الذي يعتبر ركيزة في عملية النمو الاقتصادي في العصر الحديث.

ثانيا-رفع التعريفات الجمركية:

إن الرفع من التعريفات الجمركية أسلوب ذو فعالية كبيرة في التأثير على حجم الواردات باعتباره يمثل ارتفاعا في تكاليف الإستيراد، وهو ما من شأنه أن يدفع بالمعاملين الاقتصاديين للتراجع عن استيراد عديد السلع خصوصا السلع التي تملك بدائل لها في السوق المحلية.

ويمثل إجراء الرفع من التعريفات الجمركية أسلوبا ذو فائدة مزدوجة خصوصا في ظل الظرف الحالي الذي تشهد فيه الجزائر تراجعا في مداخل الميزانية ومن ثم صعوبة في تمويل نفقاتها العامة. إذ أن هذا الإجراء من شأنه تحقيق هدف الحد من الواردات من جهة وتحقيق بعض التزايد في إيرادات الدولة من جهة أخرى، وبالتالي فإنه يعتبر خيارا جد صائب على الرغم مما يحيط به من صعوبات متعلقة بمبدأ المعاملة بالمثل مع الخارج والذي قد يمس سلبا صادرات الجزائر التي تبحث بالأساس عن دفعة لها للتطور وهي في غنى عن عامل معرقل آخر لها.

ثالثا- الحد من تراجع قيمة العملة الوطنية:

على الرغم من أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى تخفيض قيمة العملة يساهم في تراجع الطلب على الواردات، إلا أن ضعف المرونة السعرية للواردات الجزائرية ساهم بعض الشيء في ارتفاع قيمتها.

إذ أنه واعتباراً من ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي، فإن نسبة معتبرة من الواردات الجزائرية وهي واردات الجزائري هي واردات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها حتى ولو ارتفعت تكلفتها، ومن ثم فإن سياسة تخفيض قيمة العملة لن ينتج عنها تراجع في الطلب على الواردات بقدر ما تتسبب في تزايد القيمة النقدية لها.

فمقابل الدولار الأمريكي، انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 80.57 دينار للدولار الواحد في سنة 2015 إلى 100.46 دينار أي انخفاضاً قدره 19.81%. وفي نفس الوقت انخفضت قيمة الدينار الجزائري بالمتوسط السنوي بـ 13.65% مقابل الجنيه الإسترليني بين أواخر سنة 2014 وأواخر سنة 2015، لتبلغ 153.60 دينار للجنيه الإسترليني الواحد في أواخر سنة 2015 مقابل 132.64 للجنيه الإسترليني الواحد في نهاية سنة 2015 كما انخفض متوسط السعر السنوي للدينار مقابل الأورو بـ 4%، منتقلاً من 106.91 دينار لكل أورو في سنة 2015 إلى 111.44 دينار مقابل الأورو الواحد في سنة 2015.⁽¹⁾

واعتباراً من أن تخفيض قيمة العملة لا يعطي أية دفعة أو ميزة تنافسية للصادرات الجزائرية التي تعاني من اختلالات هيكلية أكثر منها اختلالات سعريه، بل أن تأثيرها السلبي على الواردات يفوق تأثيرها الإيجابي المحدود على الصادرات، فإنه من الواجب العمل على الحد من تراجع قيمة الدينار الجزائري وتثبيت قيمته عند مستويات مقبولة من شأنها وقف التزايد في القيمة النقدية للواردات.

(1) بنك الجزائر: التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي للجزائر، نوفمبر، 2016، ص 72.

خلاصة الفصل:

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم إنعاش الاقتصادي 2001-2014، وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، فغنه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي الجزائري، من خلال البرامج والمشاريع التي أدرجت في إطاره والتي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر وعانت من خلالها أزمة اقتصادية وسياسية، وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدؤه في مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف منها من خلال تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

أما على المستوى الخارجي فقد عرفت فترات انخفاض وارتفاع موازية للظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة 2001-2015، وبالنسبة للدين الخارجي كنتيجة للانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لارتفاع أسعار المحروقات انخفض إلى ادني مستوياته وفي المقابل ارتفع حجم الاحتياطات الرسمية كما ذكرنا فان ارتفاع حجم الاحتياطات يؤدي إلى انخفاض الدين الخارجي الذي يعتبر حساب سالب في ميزان المدفوعات وبالتالي يرتفع رصيد هذا الأخير الأمر الذي لاحظناه خلال فترة ارتفاع أسعار المحروقات 2003-2008

وكانت الجزائر تسعى من خلال تخفيض قيمة الدينار عن طريق التأثير في الميزان التجاري أي زيادة الصادرات وتقليص حجم الواردات وباعتبار اقتصاد الجزائر اقتصادا ريعيا تركز علاقته اقتصاديا على الخارج على تصدير المحروقات بالدرجة الأولى بسبب ركود القطاعات الأخرى ما جعله عرضا لتقلبات أسعار هذه السلعة التي تتميز بعدم الاستقرار ولهذا قمنا بوضع مجموعة من الآليات تساعد على تطوير الصادرات خارج المحروقات ومجموعة من الآليات تساعد على الحد من تزايد الواردات

الخاتمة

الخاتمة:

يسجل ميزان المدفوعات جميع المعاملات المالية والتجارية بين الدولة والخارج وتساعد المعلومات التي يوفرها في تحليل الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يحتوي على حساب للسلع والخدمات، وحساب رأس المال فالحساب الأول من خلاله يمكن التعرف على هيكل ونوع السلع التي تدخل أو تخرن أو تخرج من الدولة، أما بالنسبة للحساب الثاني هو حساب رأس المال ويمثل حركة رؤوس الأموال بكافة أنواعها لمواجهة العمليات والصفقات بين الاقتصاد الوطني والخارج.

إن لميزان المدفوعات أهمية بالغة فهو يعتبر أحد أعمدة الاقتصاد القومي من تأثيرات داخلية أو خارجية لأنه يشمل بكافة معاملات الدولة مع العالم الخارجي، فهي حالة تحقيق التوازن والاستقرار في ميزان المدفوعات بإمكان الدولة تحقيق وضعية اقتصادية ملائمة وبالتالي تحسن الاقتصاد القومي للدولة.

1- نتائج الدراسة: سمحت هذه الدراسة بالتوصل إلى جملة من النتائج وهي:

_ النتائج النظرية:

يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلاد كما يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد كما يقدم معلومات هامة عن درجة إرتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي.

- عند دراسة هيكل ميزان المدفوعات تبين لنا أنه يتشكل من مجموعة من الحسابات لا تقل أهمية عن بعضها.

- يرجع الإخلال في ميزان المدفوعات إلى الأسباب التالية:

✓ التضخم، معدل نمو الناتج المحلي، الاختلاف في أسعار الفائدة، سعر الصرف.

- تسوية الخلل في ميزان المدفوعات يكون عن طريق:

✓ التصحيح عن طريق آلية السوق.

✓ التصحيح عن طريق السلطات العامة

- من العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات هي:

الميزان التجاري وحساب رأس المال.

النتائج التطبيقية:

من خلال معالجتنا للواقع الاقتصادي الجزائري وتأثير تطوره على ميزان المدفوعات اتضح لنا ما

يلي:

- ✓ شهدت معدلات البطالة انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة وذلك راجع لتبني الدولة لبرامج دعم نمو التي ساعدت على خلق فرص جديدة.
- ✓ يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد تضخمي، بحيث عرفت معدلات التضخم خلال السنوات محل الدراسة تذبذبا ناتج عن زيادة الدخل الفردي والقدرة الشرائية في المقابل عرض متدني.
- ✓ عرفت الميزانية العامة للجزائر على طول الفترة 2001-2015 تطورات متباينة نتيجة حجم الإنفاق العام آنذاك في صيغة برامجي دعم النمو الاقتصادي والبرامج التكميلي.
- ✓ سجل الدين الخارجي خلال السنوات 2001-2015 انخفاض مستمر وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وإنتعاش الوضعية المالية، الأمر الذي أدى بالاحتياطات الرسمية للارتفاع بشكل ملحوظ.
- ✓ حقق رصيد ميزان المدفوعات فائض خلال فترة دراسة. ارتفعت قيمة صادرات الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي تعتبر محدد لها.
- ✓ الواردات تتبع حجم الطلب المتزايد عليها في مقابل ضعف العرض المحلي وضعف قدرته التنافسية فبالرغم من التكاليف الباهضة الناتجة عن تقلبات سعر الصرف بين العملة المحلية واليورو والدولار فان قيمة الواردات عرفت ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة.
- ✓ -تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتقليص فاتورة الواردات ومطالبة الدول الدائمة من خفض المديونية وتحويلها إلى استثمارات أجنبية في داخل البلاد.

2- اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: ضعف صادرات الجزائر يعود إلى ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي

أبرزنا من خلال التحليل السابق أن ضعف صادرات الجزائر يعود إلى ضعف حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لا تتجاوز ما نسبته 2 بالمائة من إجمالي الصادرات، حيث أن ضعف مكانة القطاع الخاص وقلة مساهمته في حركية الاقتصاد الوطني انعكس سلبا على مساهمته في تطور حجم الصادرات الجزائرية التي تبقى مرتبطة بالأساس بصادرات النفط.

الفرضية الثانية: ارتفاع واردات الجزائر يعود لانخفاض قيمة الدينار الجزائري

إن ارتفاع واردات الجزائر يعود بالأساس إلى برامج الإنفاق العام التي طبقتها الجزائر منذ سنة 2001 والتي تم تلبية الطلب المنبثق عنها من خلال الاستيراد لأن الجهاز الإنتاجي المحلي ضعيف وغير قادرة على الاستجابة للطلب المتزايد الذي تولد عن برامج الإنفاق العام التي كانت بمبالغ مالية كبيرة تجاوزت ما قيمته 400 مليار دولار سنويا حسب الأرقام الرسمية، في حين أن تراجع قيمة الدينار لم يكن له تأثير كبير باعتبار أن هذا الانخفاض لم يكن إلى بداية من سنة 2014.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- 01- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- 02- بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002 .
- 03- توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية، دار صفاء لنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.
- 04- زينب حسين عوض، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدر للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 05- سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة "دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين العدد 31، العراق، 2009.
- 06- صفوة عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره على علاج الاختلال في ميزان المدفوعات ، دار النهضة العربية، 2000.
- 07- طارق الحاج، علم الاقتصاد و نظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998.
- 08- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.
- 09- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 10- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار المجدلوي للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- 11- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلوي للنشر ، عمان، الأردن، 2002.
- 12- مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2005.
- 13- محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
- 14- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النصر العربية للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2001.
- 15- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 16- محمود يونس اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2007.
- 17- محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية مصر، 2009.

18- وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

ثانيا: المذكرات

01- بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والتمويل كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001-2002.

02- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

03- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014 ، 2015.

04- نريكط مريم، بلهادف فاطمة: أثر سياسة سعر الصرف في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (1990-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية دولية ونقود.

05- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية.

ثالثا: التقارير والمجلات

01- الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي، العدد رقم 13، المؤرخة في 2012/10/24، ص04.

02- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، 2006.

رابعا: المراجع باللغة الفرنسية

01-Bulletin Statistique de la banque d'Algérie, Séries rétrospectives nours série, jun2012.

02-Banque d'Algérie, eu Évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2014, juillet 2015.

خامسا: المواقع الإلكترونية

01-Balan<coursenligne<cte-univ-setif-dz

02-T255-topic<badr-cu34-ibda3-org.

03-Badr-cu34-ibda3-org/t255-topic:



المُلخَص

الملخص:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة في اقتصاد أي دولة، باعتبار أنه يبرز المقدرة التنافسية للبلد المعني مع العالم الخارجي، ومن ثم يؤثر على توازن الاقتصاد المحلي داخليا سواء على النمو، البطالة أو التضخم. وعرف الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2001 تطورات عديدة كان لها انعكاس واضح على تطور ميزان المدفوعات الذي تزايد العجز فيه نتيجة التبعية لقطاع المحروقات الذي عانى من تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، وكذا نتيجة ضعف القطاع الخاص، الذي تسبب في تزايد حجم الواردات بعد أن عجز عن تلبية الطلب الكبير الذي تولد عن برامج الإنفاق العامة التي طبقتها الجزائر من ذ سنة 2001.

إن صانعي السياسات في الاقتصاد الجزائري مطالبون بالعمل على اتخاذ عديد الآليات للحد من تراكم عجز ميزان المدفوعات لما له من تأثيرات سلبية كبيرة على توازن الاقتصاد المحلي، ومن أهمها العمل تطوير جانب الصادرات من خلال تدعيم الورشات الصغيرة والمتوسطة من حيث التمويل وجانب التأمين، وكذا الحد من حجم الواردات انطلاقا من تطبيق نظام رخص الاستيراد والحد من تدهور قيمة الدينار الجزائري.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الصادرات، الواردات، الاقتصاد الجزائري.